استمرت موجة استهداف القواعد التي تضم مستشارين من التحالف الدولي في العراق، إذ تعرض مطار بغداد الدولي، بعد منتصف ليل الثلاثاء-الأربعاء، إلى هجوم بصواريخ كاتيوشا، هو الثالث خلال أيام، من دون أن تسجل إصابات، وسط تشكيك مستمر من المليشيات بالانسحاب الأميركي

العراق
المليشيات تختبر الصبر الأميركي

استهداف ثالث لقواعد تضم مستشارين أجانب خلال أيام

لم يصدر أي رد أميركي على الاستهدافات (مرتضى السوداني/الأناضول)

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

على الرغم من تأكيد السلطات العراقية مراراً انسحاب القوات الأجنبية القتالية من البلاد في نهاية العام 2021، إلا أن ذلك لم يقنع المليشيات التي لم تكتف بالتهديدات الكلامية، بل بدأت موجة تصعيد بقصف قواعد تضم مستشارين من القوات الأميركية خلال الأيام الماضية، وذلك بالتزامن مع إحياء ذكرى اغتيال قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، والقيادي في «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، في 3 يناير/ كانون الثاني 2020، بغارة أميركية قرب مطار بغداد الدولي. هذا التصعيد الذي يبقى حتى اليوم مضبوطاً، مع عدم تسجيل إصابات، يختبر الصبر الأميركي، وسط تحذيرات من أن واشنطن لن تبقى ساكتة في حال استمرار الهجمات وتصاعدها.

وفي جديد استهداف المواقع التي تضم مستشارين أجانب، تعرض مطار بغداد الدولي، بعد منتصف ليل الثلاثاء-الأربعاء، إلى هجوم بصواريخ كاتيوشا، بعد أقل من 48 ساعة من إحباط هجوم بطائرتين مسيرتين على المطار الذي يضم قاعد «فيكتوريا» الأميركية.

وقالت مصادر أمنية إن أربعة صواريخ كاتيوشا سقطت في محيط المطار، لتنتشر بعدها قوات أمنية في محيط المطار تحسباً لأي هجمات جديدة. وأشارت المصادر إلى سماع أصوات صفارات الإنذار تطلق داخل قاعدة «فيكتوريا» الأميركية التابعة للتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم «داعش». ولم يسفر الهجوم عن إصابات، فيما ذكر بيان للجيش العراقي أن القوات الأمنية عثرت «على منصة لإطلاق الصواريخ عليها صاروخ لم ينطلق من عيار 240 ملم» في حي الجهاد، غرب بغداد.

والهجوم هو الثاني الذي يستهدف هذه القاعدة خلال ثلاثة أيام، إذ تعرضت «فيكتوريا»، الاثنين، لهجوم بطائرتين مسيرتين تحملان مواد متفجرة، لكن منظومة دفاع جوي تابعة للقاعدة الأميركية تمكنت من إسقاط الطائرتين، من دون تسجيل أي أضرار بشرية أو حتى مادية. وأثرت عملية مهاجمة القاعدة الأميركية على هبوط الطيران المدني في مطار بغداد الدولي لبعض الوقت، خشية من وجود طائرات مسيرة أخرى. كما تعرضت قاعدة «عين الأسد» في محافظة الأنبار، غربي العراق، التي يوجد فيها مستشارون تابعون للتحالف الدولي، يوم الثلاثاء، إلى هجوم بطائرتين مسيرتين، بحسب خلية الإعلام الأمني العراقية التي قالت إن «الطائرتين أسقطتا خارج محيط القاعدة من دون خسائر».

هذه الهجمات المتكررة دفعت رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى التحذير من مغبتها. وخلال ترؤسه جلسة لمجلس الوزراء، أمس، أعرب الكاظمي عن أسفه من «بعض التصرفات العبثية، فمع الأيام الأولى من العام الجديد انطلقت عدة صواريخ مستهدفة معسكرات عراقية، وهذا بالتأكيد يعكر صفو الأمن والاستقرار»، وجدد تأكيده انتهاء المهام القتالية للتحالف الدولي في البلاد، معلناً استلام القوات العراقية معسكراتها «ويوجد حالياً عدد من المستشارين يعملون إلى جانب قواتنا الأمنية»، منتقداً استمرار قصف تلك المعسكرات من قبل بعض الفصائل المسلحة. لكن تأكيدات الكاظمي وباقي المسؤولين العراقيين لا يبدو أنها تقنع الفصائل العراقية المتحالفة مع إيران، التي كانت قد توعدت بالرد على مقتل سليماني والمهندس، على الرغم من أن أحداً لم يتبنّ الهجمات الأخيرة. وتواصل قوى وفصائل مسلحة مختلفة التشكيك بإعلان الحكومة انتهاء المهام القتالية للتحالف الدولي، وتعتبره «التفافاً» على مطلب خروج كافة الوحدات الأجنبية من البلاد بغض النظر عن التسميات التي تحملها. وبدا لافتاً إعلان الأمين العام لحركة «النجباء» المنضوية في «الحشد الشعبي» أكرم الكعبي عن عدم تجديد هدنة وقف إطلاق النار مع القوات الأميركية في العراق، وقال في كلمة ألقاها ليلة الثلاثاء في البصرة خلال إحياء ذكرى اغتيال سليماني والمهندس: «لن نقبل من أي طرف لا تهدئة ولا هدنة ولا أي أمر آخر، لأن جميع الفرص استنفدت والكيل بلغ السيل، والجميع ولا خيار إلا الحل العسكري». وأضاف الكعبي أن «المقاومة قادرة على الصمود والمواجهة مع قوى الشر، ولها القدرة على ذلك»، لافتاً إلى أنهم عازمون على أخذ الثأر لمقتل سليماني والمهندس.

وفي السياق، قال الأمين العام لحركة «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي إن «الاحتلال الأميركي أصر على التحايل والخداع لتبرير وجوده في العراق»، مضيفاً خلال كلمة متلفزة بمناسبة مرور عامين على اغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في بغداد، أن «الخدع الأميركية لن تنطلي علينا، ونأسف لتصريحات القادة والمتحدثين (العراقيين) عن انتهاء الوجود العسكري».

كما أكد عضو المكتب السياسي لفصيل الكعبي عن عدم تجديد هدنة وقف إطلاق النار مع القوات الأميركية في العراق، وقال في كلمة ألقاها ليلة الثلاثاء في البصرة خلال إحياء ذكرى اغتيال سليماني والمهندس: «لن نقبل من أي طرف لا تهدئة ولا هدنة ولا أي أمر آخر، لأن جميع الفرص استنفدت والكيل بلغ السيل، والجميع ولا خيار إلا الحل العسكري». وأضاف الكعبي أن «المقاومة قادرة على الصمود والمواجهة مع قوى الشر، ولها القدرة على ذلك»، لافتاً إلى أنهم عازمون على أخذ الثأر لمقتل سليماني والمهندس.

وفي السياق، قال الأمين العام لحركة «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي إن «الاحتلال الأميركي أصر على التحايل والخداع لتبرير وجوده في العراق»، مضيفاً خلال كلمة متلفزة بمناسبة مرور عامين على اغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في بغداد، أن «الخدع الأميركية لن تنطلي علينا، ونأسف لتصريحات القادة والمتحدثين (العراقيين) عن انتهاء الوجود العسكري».

كما أكد عضو المكتب السياسي لفصيل «عصائب أهل الحق» أحمد عبد الحسين أن «الانسحاب الأميركي من العراق عبارة عن أكذوبة حكومية ومسرحية أميركية هزيلة لن تنطلي على الشعب العراقي»، وقال في تصريح صحافي، أمس، إن «الانسحاب الأميركي من العراق مبهم للغاية، وجميع التصريحات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، يراد منها إيهام الشعب العراقي».

وأضاف أن «ما تقوم به حكومة الكاظمي وإدارة الاحتلال الأميركي أصبحت مكشوفة للشعب العراقي»، مشدداً على أن «كل الخيارات متاحة أمام المقاومة لرفض الاحتلال في العراق، ونحن في المقاومة لن نبقى صامتين أمام تعنت الاحتلال الأميركي».

كما قال ضابط في قيادة العمليات العراقية المشتركة، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن خروج القوات القتالية الأجنبية لا يعني انتفاء الحاجة للتحالف الدولي، موضحاً أن الحرب على بقايا تنظيم «داعش» تتطلب المساعدة في مجالات الدعم والاستشارة والمعلومات، ولفت إلى أن عدد المستشارين الأجانب أصبح محدوداً، ولن يقوموا بأي مهام قتالية، مبيناً أن خروجهم مرتبط برؤية الحكومة والقيادات العسكرية العليا.

الكاظمي: هذه الهجمات تعكر صفو الأمن والاستقرار

الكعبي: لن نقبل من أي طرف لا تهدئة ولا هدنة

للحديث تتمة...

متحورات الأزمة الليبية

اسامة علي

في ليبيا انتخابات، وفي الوقت نفسه لا توجد انتخابات. فالجميع تخلّى عن مسؤولياته تجاهها، من دون الاتفاق على الاستمرار في الإعداد لها بمواعيد وأطر دستورية جديدة، أو حتى الإعلان عن فشلها، وهذه حقيقة ماثلة للعيان. لكن هناك أيضاً حقيقة أخرى كانت تواكب الأزمة طيلة السنوات العشر الماضية، وإن يكن بادياً من الصعب تشخيصها لصنّاع العلاج.

تبدو الصعوبة في تشخيص الأزمة الليبية أنّها قادرة على التحور، كما يتحور فيروس كورونا، فهي تظهر في كلّ مرة بطفرة جديدة في شكلها، لكنّ مضمونها واحد. حتى الأيام التي سبقت 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، الموعد الذي كان محدداً لإجراء الانتخابات، كان مجلسا الدولة والنواب هما قطبا الخلاف، وتقف عندهما الأزمة الدستورية التي شكّلت أساس انهيار العملية الانتخابية. لكن عندما اقترب الموعد، بدأت ملامح تحورها تندفع للمشهد، بالحديث والتلميح عن اتصالات كثيفة لترتيب لقاء بين رئيسي المجلسين خالد المشري وعقيلة صالح، لـ«البحث عن حلول للانسداد»، وكأنّهما ليسا من تسبّبا بهذا الانسداد.

ومن مظاهر التحور في أزمة البلاد، مشاهد المصافحات الحارة بين أبرز قادة الحروب التي فتكت بحياة الليبيين، طوال عام ونصف العام في جنوب طرابلس، وهما خليفة حفتر وفتحي باشاغا. الأول كان يصف الثاني بعراب الغزو التركي، والثاني كان يصف الأول بالتمرد الذي لا يمكن أن يكون جزءاً من الحل. وكان من المنتظر أن ينتج عن هذه المصافحة واللقاء شيء، لكن يبدو أنّهما فضّلا الانتظار، ففي أكمة أزمة الانتخابات ما وراءها.

أما الحكومة التي كانت قبل أيام قليلة على شفا الانهيار، والجميع صوّب أسهمه نحوها، فبقدرة قادر أعلن نائب رئيسها حسين القطراني، الرجوع إلى مكتبه في طرابلس لممارسة أعماله، من دون أي مقدمات، ومن دون أن يحدثنا عن تحقق مطالب برقة وحقوقها، بعدما وصل الصراع لأجلها بينه وبين رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، إلى حد وقوف البلاد على عتبة انقسام حكومي. فما الذي حدث حتى تحورت العلاقة بينهما من طفرة الخلافات إلى الوفاق؟ أما أعجب المتحورين فهو سيف الإسلام القذافي، الذي برز فجأة مقدماً أوراقه للانتخابات، راغباً في ممارسة الديمقراطية، ليُنسف بجرة قلم، وهو يوقّع على مستندات الترشح، المبادئ والنظريات التي يحكم بها والده البلاد طيلة أربعين عاماً، وحمل سيف الإسلام لأجلها السلاح في وجه شعبه.

الجلسة الأولى للبرلمان العراقي: احتمالات مفتوحة

تنعقد الجلسة الاولى للبرلمان العراقي المنتخب الاحد المقبل، في ظلّ موازين قوى قد تسمح بانتخاب رئيس البرلمان الجديد ونائبيه

بغداد ـ **براء الشمري**

مع بدء العد التنازلي للجلسة الأولى للبرلمان العراقي المنتخب في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والمقرر انعقادها في 9 يناير/كانون الثاني الحالي (يوم الأحد المقبل)، تسعى بعض القوى السياسية، خصوصاً تلك التي تصدرت نتائج الانتخابات مثل «الكتلة الصدرية» (74 مقعداً) وتحالف «تقدم» برئاسة رئيس المجلس السابق محمد الحلبوسي (37 مقعداً)، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (31 مقعداً)، للمضي بالإجراءات الدستورية واختيار رئيس البرلمان ونائبيه في الجلسة الأولى، تمهيداً لتنصيب رئيس جمهورية ثم رئيس للبرلمان العراقي، إلا أن أطرافاً أخرى حصلت على عدد مقاعد أقل، تأمل بتحويل الجلسة الأولى للبرلمان المنتخب، إلى تداولية، في حال لم يتم الاتفاق على رئيس جديد للبرلمان، كما بدا الحديث يجري عن احتمال تعمّد بعض القوى كسر نصاب الجلسة الأولى للمجلس.

وتحدث رئيس السنّ الذي سيدير الجلسة الأولى للبرلمان، محمود المشهداني، عن احتمال تحول الجلسة الأولى إلى تداولية، في حال لم يتم اختيار رئيس البرلمان ونائبيه. وأكد المشهداني لوكالة الأنباء العراقية الرسمية «واع»، أن البرلمان سيعقد جلسته الأولى الأحد المقبل لاختيار رئيس ونائبين، لكنه لفت إلى أنه «في حال لم نوفق بذلك، وحصلت مشاكل ولم تتفق الكتل، فلا بد من مخرج قانوني، وهو إبقاء الجلسة للتداول من دون غلقها إلى حين اتفاق الكتل السياسية».

واستبعدت النائبة عن ائتلاف «دولة القانون»، عالية نصيف، اختيار رئيس برلمان في جلسة الأحد المقبل، متوقعة في مقابلة تلفزيونية أن يجري تأجيل الجلسة، بطلب ربما من رئيس الجمهورية برهم صالح. ولفتت نصيف إلى أن المضي بانتخاب رؤساء البرلمان والجمهورية والحكومة، يتطلب وجود توافق سياسي قبل الذهاب إلى الجلسة، مشيرة إلى أن الدستور يوجب وجود ثلثي أعضاء البرلمان، أي 220 من مجموع 329 لاختيار رئيس الجمهورية، وهو أمر يحتم وجود توافق مسبق.

من جهتها، أكدت مصادر سياسية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن جميع الاحتمالات واردة خلال الجلسة المقبلة، معتبرة أن الجلسة قد تمضي، وقد يجري اختيار رئيس للبرلمان الأحد، في حال تمكنت القوى المتصدرة للنتائج من تحقيق أغلبية مريحة بالاتفاق مع الأطراف الأخرى التي تمتلك مقاعد في البرلمان. وأشارت المصادر إلى أن قوى أخرى لا تمتلك ثقلاً برلمانياً عددياً، ومنها المنضوية ضمن «الإطار التنسيقي»، تعمل من أجل التوصل إلى تفاهمات تضمن لها فرصة المشاركة في الحكومة الجديدة، مؤكدة أنها قد تدفع باتجاه اقتصار الجلسة على ترديد القسم والتداول في الخطوات اللاحقة.

أما عضو تحالف «الفتح» عباس الزاملي، فشدد على ضرورة حل الخلافات وانعقاد جلسة البرلمان الأولى، موضحاً في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن انعقاد الجلسة يمكن أن يسهم في حل كثير من القضايا. ودعا إلى التغلب على سوء الإدارة والتنافر السياسي المتراكم خلال السنوات السابقة، مطالباً بالاستفادة من الطاقات الجديدة التي وصلت إلى البرلمان. لكن المرشح الفائز بعضوية البرلمان، سجاد سالم، حذّر من وجود كتل سياسية قد تذهب إلى كسر نصاب الجلسة الأولى في حال الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن الرئاسات الثلاث، مذكراً في تصريح صحافي بأن المحكمة الاتحادية سبق أن أكدت عدم دستورية إبقاء جلسات البرلمان مفتوحة. وكانت المحكمة الدستورية الاتحادية في العراق قد قررت عام 2010 إلغاء العمل بالجلسة المفتوحة للبرلمان، على خلفية التأخر في اختيار رئيس للبرلمان في ذلك الحين، رغم مرور أشهر عدة على الانتخابات. ويمنح الدستور العراقي أيضاً الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً التي تسجل في الجلسة الأولى للبرلمان، حق ترشيح شخصية لرئاسة الوزراء، يقوم بعدها رئيس الجمهورية بتكليفه بتشكيل الحكومة، وعرضها على البرلمان خلال شهر للتصويت عليها بالرفض أو القبول.

ورأى أستاذ العلوم السياسية حسان العيداني، أن الأساس هو مضي الجلسة واختيار رئيس للبرلمان، وهو وارد في ظل الحراك السياسي في العراق خلال الأيام الماضية، وخصوصاً زيارة وفد «التيار الصدري» إلى إقليم كردستان ولقاءه زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني، ثم زيارة الحلبوسي إلى النجف واجتماعه بمقتدى الصدر، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أن الأطراف الثلاثة تمتلك أكثر من 140 مقعداً، وستعمل بجد لانعقاد الجلسة.

تأمل بعض القوى بتحويل الجلسة الأولى إلى تداولية

شرق غرب

مجزرة جبلة: الكاظمي يقيل قادة أمن

أعلن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أمس الأربعاء، أنه أقال قادة أمن بارزين وأحالهم إلى التحقيق على خلفية مقتل 20 شخصاً خلال عملية مداهمة لمنزل في محافظة بابل (وسط)، بالحادث الذي وقع قبل نحو أسبوع والمعروف باسم «مجزرة جبلة». وقال خلال حضوره مجلس عزاء للضحايا في ناحية جبلة: «قررنا إقالة قائد شرطة بابل، ومدير استخبارات بابل، ومدير استخبارات جبلة، وإحالتهم إلى التحقيق الفوري، ووجهنا بتقديم كل المتورطين بالجريمة إلى القضاء لتنفيذ أقصى العقوبات بحقهم». (الأناضول)

ملك الأردن لغانتس: حل الدولتين أولاً

أكد العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني (الصورة)، خلال استقباله وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، في عمّان، أمس الأربعاء، «ضرورة الحفاظ على التهدئة الشاملة في الأراضي الفلسطينية». ووفق الموقع الرسمي للديوان الملكي الأردني تناول اللقاء «عدداً من القضايا الثنائية، وسبل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة». وأضاف أن عبد الله شدد «على ضرورة إيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين». (العربي الجديد)

عباس: متفائل بإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس

رأى الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه «على الرغم من صعوبة الظروف التي نعيشها، فلم أكن متفائلاً أكثر من اليوم بإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس». وأضاف عباس في كلمة له في ختام أعمال الدورة التاسعة للمجلس الثوري لحركة فتح، أمس الأربعاء، أن «القدس هي عنوان قضيتنا، وإن ثمن صمودنا هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». (العربي الجديد)

ميقاتي: الموازنة اللبنانية «جاهزة»

أبلغ رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي (الصورة) رئيس الجمهورية ميشال عون، أمس الأربعاء، أن «الموازنة العامة لعام 2022 باتت جاهزة وسيتسلمها خلال اليومين المقبلين، وفور حصول هذا الأمر يصبح من الضروري التئام مجلس الوزراء لإقرارها وهو شرط أساسي بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي ولكل المواضيع الإصلاحية التي نعمل عليها». وأكد مصدر في قصر بعبدا أن «اتصالاً حصل خلال الاجتماع بين عون ورئيس البرلمان نبيه بري تطرق إلى موضوع فتح دورة استثنائية لمجلس النواب ومسألة انعقاد مجلس الوزراء». (العربي الجديد)

اعتداء على اليونيفيل جنوبي لبنان

أعلنت المسؤولة الصحافية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) كاندیس أردیل، أمس، أن مجهولين هاجموا مجموعة من قوات حفظ السلام في جنوب لبنان، وخربوا مركباتهم وسرقوا أغراضاً شارك في اجتماع المجلس الوزاري المصغر اللبنانية إلى «إجراء تحقيق سريع وشامل، ومحاكمة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم». وأضافت أن الهجوم وقع مساء أول من أمس الثلاثاء، في بنت جبيل. (أسوشييتد برس)

مفاوضات فيينا: تعقيدات تعيد طرح الاتفاق المؤقت

في ظل صعوبة التوصل إلى اتفاق سريع لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، بدأت تطرح أفكار عن اتفاق مؤقت، يتضمن إجراءات تسهيلية من الأميركيين والإيرانيين، لإظهار حسن النيات وبناء الثقة بين الطرفين

فيينا ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

يكرر باقري كني أن طهران لا تعير اهتماما لـ«المهل المصطنعة» (Getty)

بعد استئناف مفاوضات فيينا النووية، الاثنين الماضي، زاد زخم الحراك الدبلوماسي في أروقة فندقي «كوبورغ» و«ماريوت» في فيينا لدفع هذه المفاوضات إلى الأمام، في وقت يضغط فيه عامل الوقت على المفاوضين أكثر من ذي قبل، للإسراع في التوصل إلى حلول للقضايا الخلافية للوصول إلى اتفاق نهاية الشهر الحالي أو مطلع فبراير/شباط المقبل.

وتشير تقارير غربية إلى أن الولايات المتحدة في ظل زيادة وتيرة تطور البرنامج النووي الإيراني غير راغبة في مواصلة المفاوضات بعد هذا التاريخ، إلا أن كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني، أصبح يكرر حديثه، خلال الفترة الأخيرة، بأن طهران لا تعير اهتماماً لـ«المهل المصطنعة». وكشف تعبير اهتمام لـ«المهل المصطنعة». وكشف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، أمس الأول، أن محادثات الاتفاق النووي مع إيران لم تحرز سوى تقدم متواضع، وأن الولايات المتحدة تأمل في البناء على هذا التقدم لإحياء الاتفاق. وقال: «حدث بعض التقدم المتواضع في محادثات الأسبوع الماضي. نأمل أن نبني عليه هذا الأسبوع». وأضاف: «الإعفاء من العقوبات والخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة هي بالفعل في صميم المفاوضات الجارية حالياً في فيينا».

وكشفت مصادر مطلعة مواكبة للمفاوضات في فيينا، لـ«العربي الجديد»، أن المفاوضات قد دخلت «مرحلة حساسة خلال الأيام الثلاثة الأخيرة»، مشيرة إلى أن «النقاشات باتت تركز على مضامين القضايا العالقة، بعد أن نجحت الأطراف في حصر هذه القضايا، على خلفية خلافات نشبت بين إيران والمجموعة الغربية إثر المقترحات الجديدة» التي قدمها الوفد الإيراني خلال الجولة السابعة، والتي أثارت غضب الأطراف الغربية التي وصفتها بأنها «انقلاب» على مسودات يونيو/حزيران الماضي، والتي توصلت إليها أطراف التفاوض في نهاية الجولة السادسة.

وأوضحت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن «الاجتماعات الثنائية، أو متعددة الأطراف، على مستوى رؤساء الوفود قد ازدادت كماً وكيفاً بشكل كبير خلال اليومين الماضيين، عازية السبب إلى أن «استمرار الخلافات حول القضايا العالقة على مستوى لجان الخبراء من دون إيجاد حلول لها، استدعى مناقشة القضايا الخلافية الأكثر أهمية على مستوى عال بين رؤساء الوفود، وهذا ما أفضى إلى زيادة ملحوظة لاجتماعات رؤساء أطراف التفاوض».

وأكدت المصادر أن «التقدم في ملفات التفاوض الأربعة، من رفع العقوبات والمسائل النووية والتحقق والضمانات غير متوازن، لكنه مستمر ولو ببطء»، موضحة أن ملف رفع العقوبات لا يشهد «تقدماً ملحوظاً، والولايات المتحدة لم تُبدِ استعداداً بعد لتقديم تنازلات في هذا الملف أكثر مما فعلته في الجولة السادسة».

ولفتت إلى أنه «في موضوعي التحقق والضمانات، فالمجموعة الغربية وافقت مبدئياً على مطالب طهران بالتحقق من رفع العقوبات وتقديم ضمانات، لكن عند بحث هذه القضايا هناك خلافات عميقة».

وأضافت المصادر المواكبة للمفاوضات في فيينا، لـ«العربي الجديد»، أن «المجموعة الغربية (أميركا وألمانيا وبريطانيا) ترفض مطلب إيران بضرورة منحها مدة زمنية تستغرق أشهراً للتأكد من رفع العقوبات وعودة علاقاتها التجارية مع دول العالم إلى حالة طبيعية»، مشيرة إلى أن «المجموعة تقترح منح إيران أياماً لفترة التحقق»، وبينت أن «إيران قبلت بوقف بعض الإجراءات النووية، مثل تخصيب اليورانيوم بمستويات عالية خلال فترة التحقق، إن حصل اتفاق، لكنها مصرة على أن امتثالها الكامل لجميع تعهداتها النووية المنصوص عليها بالاتفاق النووي يتوقف على تحققها الكامل من رفع العقوبات».

وقالت إن «الجانب الإيراني يطالب أيضاً بأن يتعهد الطرف الآخر، بأنه في حال حدوث خلل في رفع العقوبات خلال فترة تنفيذ الاتفاق، يحق لطهران أيضاً اتخاذ خطوات عكسية (نووية) مماثلة»، مضيفة أنه بالنسبة إلى ملف الضمانات «لا توجد حلول عملية وواقعية، وهناك أفكار تجري مناقشتها في ظل تأكيد أميركي بعدم إمكانية إلزام أي إدارة أميركية مقبلة باستمرار الامتثال للاتفاق». وعن هذه الأفكار، قالت المصادر المطلعة المواكبة للمفاوضات لـ«العربي الجديد» إن «هناك فكرة بأن تتعهد جميع الأطراف باحترام الاتفاق المحتمل، وتحديد آلية لمنح أي من الأطراف حقوقاً لاتخاذ إجراءات عقابية إذا انتهك أو انسحب الطرف الآخر من الاتفاق».

وكشفت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أنه في ظل صعوبة التوصل إلى اتفاق سريع لإحياء الاتفاق النووي، هناك «أفكار باتت تطرح مع بدء الجولة الثامنة من المفاوضات، (يوم 27 ديسمبر/كانون الأول الماضي)»، موضحة أن «من أهم هذه الأفكار أن يقوم كل من الطرفين (الأميركي والإيراني) بإجراءات تسهيلية بموازاة استمرار المفاوضات، وذلك لإظهار حسن النيات وبناء الثقة».

ومن الأفكار، حسب المصادر، «إفراج الولايات المتحدة الأميركية عن أرصدة إيرانية مقابل وقف طهران أنشطة نووية لفترة زمنية محددة، لتخفيف ضغط عامل الوقت على المفاوضات إلى أن يجري التوصل إلى اتفاق». وأشارت إلى أن «طهران لم تُبدِ بعد تجاوباً مع هذا المقترح»، مع الحديث عن أن «أهم ما يطالب به الطرف الأميركي والأوروبي في إطار اتخاذ إجراءات ثنائية، وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة حالياً لفترة مؤقتة لقاء الإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة».

وفي السياق، كشفت المصادر أن زيارة نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي تشوي جونغ كان إلى فيينا لإجراء مباحثات مع أطراف المفاوضات «جاءت بدعوة أميركية لهذا الغرض»، مبينة أنه «في حال الاتفاق على اتخاذ إجراءات متبادلة مع استمرار المفاوضات، فمن شأن ذلك أن يساهم في ترطيب الأجواء ويدفع الوضع نحو صفقة نهائية لإحياء الاتفاق النووي».

ولفتت المصادر إلى أن أطراف المفاوضات تفكر أيضاً في دفع مفاوضات أخرى لإبرام صفقة تبادل للسجناء بين إيران وكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا إلى الأمام باتجاه إنهاء الصفقة، علماً بأن هذه المفاوضات كانت تجري خلال الجولات الست الأولى بموازاة المفاوضات النووية.

من جهة ثانية، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهارون حليفا، إنه يفضل أن تسفر مفاوضات فيينا عن اتفاق نووي على أن تنتهي إلى فشل، خلافاً لموقف «الموساد». ونقل موقع «والاه» الإسرائيلي، أمس الأول، عن حليفا، قوله أمام اجتماع عقده المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن الأسبوع الماضي، إن العودة للاتفاق النووي «تزيد مستوى اليقين بشأن تطبيق كل القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني». ونقل الموقع عن وزيرين شارك في اجتماع المجلس الوزاري المصغر أن حليفا حذر من أن فشل مفاوضات فيينا يعني تصفية القيود التي يخضع لها البرنامج النووي الإيراني، مشيراً إلى أن التوصل لاتفاق «يمنح إسرائيل الوقت للاستعداد لسيناريوهات التصعيد في مواجهة طهران».

تدريب صاروخي في كرج

أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس الأربعاء، أن أصوات الانفجارات في منطقة كرج، قرب العاصمة طهران، ناجمة عن «إطلاق صاروخ خلال تمرين تدريبي قرب أحد مقرّات الحرس، والتي سببت نشر بعض التكهنات والإشاعات على العالم الافتراضي». وأكد الحرس الثوري الإيراني، في بيان، أن «مثل هذه التمرينات سبق أن نفذت»، داعيا المواطنين الإيرانيين إلى «عدم الاهتمام بالإشاعات المصطنعة للمعارضين وأعداء الشعب الإيراني».

تقرير

تتباين الرؤى المحلية والإقليمية بين إقليم كردستان العراق و«الإدارة الذاتية» في سورية، متسببة بتوترات ميدانية، ترجمها «الاتحاد الديمقراطي» بهجوم على معبر سيمالكا، غير النظامي بين الإقليم والأراضي السورية. ويخشى البعض من تطور الصدام بينهما

جنود أميركيون على معبر سيمالكا (دليل سليمان/فرانس برس)

كردستان العراق و«الإدارة الذاتية»
تباين في الرؤى حتى الصدام

بديل عن اليعربية

أنشئ معبر سيمالكا في عام 2012، وأسست إدارته جسراً حديدياً على نهر دجلة لتسهيل مرور البضائع، وعبره سابقاً آلاف السوريين الهاربين من ظروف الحرب في سورية. وتعتمد مناطق شمال شرقي سورية على المعبر، في ظل استمرار إغلاق معبر اليعربية الإنساني بسبب الرفض الروسي.

أمين العاصي

باشرت الولايات المتحدة تحركاً لاحتواء أزمة جديدة بين «الإدارة الذاتية»، ذات الطابع الكردي في الشمال الشرقي من سورية المعروف بـ«شرقي الفرات»، وبين إقليم كردستان العراق، نشبت إثر اعتداء ما يُعرف بـ«الشبيبة الثورية» التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي» على معبر سيمالكا الحدودي غير النظامي بين العراق وسورية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، ما يؤكد عمق التباين السياسي بين الطرفين الكرديين. وأكد نائب المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، السفير ماثيو بيرل، أول من أمس الثلاثاء، خلال اجتماعه مع مسؤولين في «الإدارة الذاتية»، أن هناك تحركاً من أجل إعادة فتح معبر سيمالكا (فيشابور)، مشيراً إلى أن هناك تداعيات سلبية على الاقتصاد والوضع الإنساني على شمال شرقي سورية.

وكانت قيادة إقليم كردستان قد أغلقت هذا المعبر غير النظامي الشهر الماضي، بعد محاولة تنظيم «الشبيبة الثورية» اقتحام بوابة المعبر، والاعتداء على الموظفين في الجانب العراقي. وتأسس معبر سيمالكا في عام 2012، وجرى مد جسر حديدي على نهر دجلة يُستخدم لمرور المسافرين، وإدخال أو إخراج البضائع والمواد الغذائية. كما يستخدم لنقل النفط الخام من سورية إلى العراق. ويعتبر معبر سيمالكا الشريان الرئيسي لـ«الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سورية، فمن خلاله تستورد السلع والمواد الغذائية والأدوية.

ووضعت الأزمة التي نشأت نتيجة الاعتداء على المعبر، العلاقة بين إقليم كردستان العراق وبين «الإدارة الذاتية» في دائرة الاهتمام الإعلامي. وأكدت هذه الأزمة، التي تسببت بها «الشبيبة الثورية»، عمق الخلاف بين كردستان العراق، وهذا الحزب المهيمن على «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) و«الإدارة الذاتية».

وكان الإقليم قد اعتقل منتصف العام الماضي ثلاثة من كوادر «الاتحاد الديمقراطي»، من بينهم ممثل «الإدارة الذاتية» في الإقليم، علي خلفية الخلافات بين الإقليم و«العمال الكردستاني» في شمال العراق. وهناك تباين كبير في الرؤى بين هذه الإدارة وبين قيادة إقليم كردستان العراق حول العديد من الملفات المتعلقة بالقضية الكردية في سورية، إذ يدعم هذا الإقليم الذي تربطه علاقات تُوصف بـ«الجيدة» مع تركيا، «المجلس الوطني الكردي»، المنضوي في صفوف المعارضة السورية.

ويرفض «الاتحاد الديمقراطي» حتى اللحظة أي مشاركة لـ«الوطني الكردي» في القرار العسكري والأمني في شرقي الفرات، وهو ما أفشل العديد من جولات الحوار التي جرت عام 2020 لترتيب أوراق البيت الداخلي الكردي في سورية. كما يرفض «الاتحاد الديمقراطي» مبدأ فك الارتباط مع «العمال الكردستاني» والمصنف لدى العديد من الدول في خانة «التنظيمات الإرهابية».

> بدا الخلاف مع اعتداء «الاتحاد الديمقراطي» على معبر سيمالكا
>
> «الكردستاني» مقرّب من إيران والأسد عكس كردستان العراق

ويصرّ «المجلس الوطني الكردي»، المدعوم من قيادة إقليم كردستان العراق، على أن المسألة الكردية في سورية تحل في سياق الحل السياسي للقضية السورية، بعيداً عن أي مشاريع سياسية أخرى تتعلق بالأكراد في تركيا أو غيرها من البلدان. وكانت قيادة إقليم كردستان العراق قد رعت مباحثات بين الأحزاب الكردية السورية من مختلف التيارات السياسية في عام 2014، والتي نتج عنها ما عُرف بـ«اتفاق دهوك» الذي نصّ على تشكيل مرجعية سياسية كردية سورية واحدة، بنسب تمثيل متساوية بين «الاتحاد الديمقراطي» والأحزاب التي تدور في محيطه وبين أحزاب «المجلس الوطني الكردي».

ولكن هذا الاتفاق لم يجد طريقه للتنفيذ، وهو ما أبقى على حالة التشنج السياسي بين «الاتحاد الديمقراطي» وإقليم كردستان العراق وعمق حالة الانقسام في المشهد السياسي السوري الكردي.

ويشرح نائب رئيس «رابطة الأكراد السوريين المستقلين»، رديف مصطفى طبيعة التباين بين إقليم كردستان و«الإدارة الذاتية»، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن الجانبين «مختلفان في غالبية الأمور». ويشير إلى أن «الإدارة الذاتية تتبع لحزب العمال الكردستاني سياسياً وعسكرياً، بينما الإقليم خصوصاً في أربيل، له علاقات تاريخية مع أكراد سورية الذين يدعمون المجلس الوطني الكردي، الذي يُعدّ جزءاً من قوى المعارضة السورية وهو ممثل في مؤسساتها كالائتلاف وهيئة المفاوضات واللجنة الدستورية». ويوضح «أن هناك تبايناً كبيراً بين الإدارة وقيادة الإقليم، في المواقف والاستراتيجيات حول الملف السوري بشكل عام والقضية الكردية بشكل خاص»، مضيفاً: «هناك خلاف بين المحورين حول وجود العمال الكردستاني في مناطق الإقليم والتدخل في شؤونه الداخلية، وجعله قاعدة عسكرية ضد تركيا والتي تتميز بعلاقات جيدة مع حكومة الإقليم».

ويشير مصطفى إلى أن إقليم كردستان العراق «يتميز بسياسة عقلانية في التعامل مع محيطه العربي والإسلامي والإقليمي بتبع المحور الآخر (حزب العمال) سياسة حافة الهاوية ولغة القوة والسلاح». ويلفت إلى وجود تباين «في الموقف من النظام السوري والموقف من نظام ولاية الفقيه في إيران»، مشيراً إلى «أن محور حزب العمال مقرب من النظام وإيران بينما حكومة الإقليم ليست كذلك». ويرى أن «هناك تنافساً على الزعامة الكردية بين الطرفين».

من جهته، كشف الباحث السياسي المقرب من «الإدارة الذاتية» إبراهيم مسلم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن العلاقة بين «الإدارة الذاتية» وإقليم كردستان العراق «متوترة»، غير أنه أوضح أن هناك تيارين مختلفين في الإقليم. وأضاف: «القسم الغربي من الإقليم وفي قلبه أربيل تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، بينما القسم الشرقي ومركزه السليمانية تابع للحزب الوطني الكردستاني، أي إن الإقليم نفسه منقسم بين قوتين».

وأشار مسلم إلى أن «الإدارة الذاتية ممثلة في مدينة السليمانية بينما أربيل لا تعترف بهذه الإدارة»، موضحاً أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني يتهم الإدارة الذاتية بالتبعية لحزب العمال الكردستاني، بينما تتهم هذه الإدارة قيادة الإقليم بالتبعية للجانب التركي، وهذا ما أدى إلى تردي العلاقات بين الطرفين». واعتبر مسلم أن «الاختلاف الأيديولوجي تسبب بإغلاق معبر سيمالكا، وتدخلت الولايات المتحدة لإعادة فتحه»، مضيفاً أنه «عندما تكون المرجعية بالنسبة للطرفين هي الولايات المتحدة يحدث توافق، ولكن عندما يعود الطرفان الكرديان كلٌّ إلى مرجعيته الأيديولوجية تحدث المشاكل بينهما».

متابعة

اليمن... حرب احتجاز سفن في البحر الأحمر

أعلن الحوثيون احتجاز التحالف السعودي لسفينة وقود متجهة إلى الحديدة، فيما حذّرت واشنطن من تهديد الملاحة في البحر الأحمر

بعد أيام قليلة على احتجازها سفينة شحن إماراتية في البحر الأحمر قبالة سواحل محافظة الحديدة، غربي اليمن، أعلنت جماعة الحوثيين أمس الأربعاء، احتجاز التحالف السعودي سفينة وقود كانت في طريقها إلى ميناء الحديدة، وهي الخامسة التي يحتجزها التحالف بعد حصولها على تصريح أممي، بحسب الحوثيين. وتدخل حرب احتجاز السفن، في إطار الضغوط المتبادلة بين الطرفين، الجارية على أكثر من صعيد، علماً أن التحالف كان دعا أول من أمس الثلاثاء، إلى إخلاء سبيل السفينة الإماراتية المحتجزة، متوعداً باستهداف موانئ انطلاق عمليات القرصنة، فيما اعتبرت واشنطن أن احتجازها يهدد الملاحة في البحر الأحمر.

وقالت قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين، أمس، إن التحالف السعودي احتجز سفينة وقود كانت في طريقها إلى ميناء الحديدة واقتادها إلى ميناء سعودي، من دون صدور أي تعليق على ذلك حتى عصر أمس من قبل التحالف، الذي يفرض حصاراً على الموانئ اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون، بما فيها ميناء الحديدة، كما يتحكّم بالدخول جواً إلى اليمن. وقال رئيس شركة النفط اليمنية في المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، عصام المتوكل، إن التحالف السعودي حوّل مسار سفينة وقود خامسة كانت متجهة إلى ميناء الحديدة، موضحاً أن التحالف يحتجز حالياً خمس سفن وقود حصلت على تصريح من الأمم المتحدة لدخول اليمن.

وكانت جماعة الحوثيين قد أعلنت احتجازها لسفينة الشحن «روابي» التي كانت ترفع علم الإمارات قبالة مدينة الحديدة، يوم الإثنين الماضي، لمشاركتها في «أعمال عدائية»، لكن السعودية أكدت أن السفينة تحمل معدات طبية. ودعا التحالف السعودي أول من أمس الحوثيين إلى إخلاء سبيل السفينة الإماراتية، متوعداً بـ«استهداف موانئ انطلاق وإيواء عمليات القرصنة». وقال المتحدث باسم التحالف، تركي المالكي، إن «تنفيذ عملية القرصنة والاختطاف انطلقت من ميناء الحديدة لاعتراض السفينة التجارية روابي في الممر البحري الدولي»، معتبراً الخطوة «انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقوانين البحار ذات الصلة باعتبار السفينة تجارية وتحمل معدات وتجهيزات خاصة بتشغيل المستشفى السعودي الميداني في جزيرة سقطرى» جنوب شرقي اليمن.

وشدد المالكي على أنه «يجب على المليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة إيرانياً إخلاء سبيل السفينة من ميناء الصليف، وبكامل حمولتها ذات الطابع الإنساني غير القتالي»، محذراً من أنه «في حال عدم الانصياع، فإن موانئ انطلاق وإيواء عمليات القرصنة والاختطاف والسطو المسلح وعناصر القرصنة البحرية التي حدثت سيجعلها أهدافاً عسكرية مشروعة». بدورها، اعتبرت واشنطن أن اختطاف السفينة «روابي» يهدد الملاحة في البحر الأحمر. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، في بيان، إن عملية الاحتجاز «تتعارض مع حرية الملاحة في البحر الأحمر»، وإن «تصرفات الحوثيين تأتي في وقت ينبغي فيه على جميع الأطراف خفض التصعيد والعودة إلى محادثات سياسية شاملة». وحثّ بيان الخارجية الأميركية الحوثيين «على الإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها سالمين ووقف كل أعمال العنف التي تعيق العملية السياسية لإنهاء الحرب في اليمن».

> دعت واشنطن الحوثيين للإفراج فوراً عن السفينة الإماراتية

إلى ذلك، لا تزال المعارك مندلعة بين القوات الحكومية اليمنية والحوثيين في محافظة شبوة جنوب شرقي اليمن، حيث أعلنت جماعة الحوثيين، أمس، إسقاط طائرة تجسس إماراتية في المحافظة، بالتزامن مع غارات للتحالف استهدفت تعزيزات للجماعة قادمة لشبوة من محافظتي مأرب والبيضاء. وقال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع إن «دفاعاتنا الجوية تمكنت من إسقاط طائرة تجسسية مسلحة نوع (وينغ لونغ 2) صينية الصنع، تابعة لسلاح الجو الإماراتي»، مضيفاً أنه «تم إسقاط الطائرة أثناء قيامها بأعمال عدائية في أجواء مديرية عسيلان في المحافظة بصاروخ أرض جو مضاد للصنع».

وفي إطار معارك مأرب، أكد مصدر عسكري حكومي لوكالة «الأناضول» التركية، مقتل قائد في الجيش اليمني، في مواجهات مع الحوثيين جنوبي المحافظة الغنية بالنفط. وأوضح المصدر أن «العقيد فرحان النقيب، قائد اللواء 102 مشاة، قتل في مواجهات مستمرة مع الحوثيين جنوبي مأرب». وجاء ذلك بعد يوم من إعلان «ألوية العمالقة» التابعة لقوات الحكومة مقتل نائب قائد اللواء الثاني فيها، سميح جرادة، في مواجهات ضد الحوثيين بمديرية عسيلان في شبوة، والتي كانت «ألوية العمالقة» سيطرت عليها السبت الماضي.

تستعر المعارك على جبهتي مأرب وشبوة (فرانس برس)

الحدث

من المرتقب أن يخرج الأسير الفلسطيني هشام أبو هواش في 26 فبراير المقبل من المعتقلات الإسرائيلية، بعد 141 يوماً من إضرابه عن الطعام، في أحدث انتصار للحركة الأسيرة لدى سجون الاحتلال

هشام أبو هواش
الأسير الفلسطيني ينهي إضرابه ويستعيد حريته في 26 فبراير

رام الله، غزة ـ العربي الجديد

بعد 141 يوماً من الإضراب عن الطعام بسبب اعتقاله إدارياً في المعتقلات الإسرائيلية، من المقرر أن يخرج الأسير الفلسطيني هشام أبو هواش، من السجن في 26 فبراير/شباط المقبل. وأكد المحامي جواد بولس، أن أبو هواش علّق إضرابه المفتوح عن الطعام، بعدما نقل إليه حيثيات الاتفاق كاملاً مع الاحتلال، إلى مستشفى «أساف هروفيه» التابع للاحتلال الإسرائيلي. ولفت بولس، إلى أن أبو هواش سيبقى في المستشفى وستتم متابعته صحياً وفق البروتوكول الخاص بالتأهيل الصحي للمعتقل المضرب عن الطعام، إلى حين يستعيد صحته. وقال مستشار هيئة شؤون الأسرى والمحررين، حسن عبد ربه، إن «أبو هواش علّق إضرابه المفتوح عن الطعام، بعد التوصل إلى اتفاق مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي». وأوضح أن «الاتفاق ينص على الإفراج عن أبو هواش مع انتهاء أمر اعتقاله الإداري الحالي في 26 فبراير المقبل».

بدوره، هنأ رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في منشور عبر صفحته على «فيسبوك»، الأسير أبو هواش وأسرته وأبناء بلدته وكافة الأسرى وأبناء الفصائل والقوى على قرار الإفراج. كما شكر اشتية «جميع الدول الشقيقة والصديقة التي ساهمت في ممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عنه».

من جانبه، أكد نادي الأسير الفلسطيني، أن معركة أبو هواش أعادت قضية الحركة الأسيرة، وتحديداً قضية الاعتقالات الإدارية إلى الواجهة، على الرغم من كل التحديات التي واجهها ورفاقه الذين سبقوه بالإضراب أخيراً، ورافق الإضراب تحديات كبيرة تمثلت بسلسلة من السياسات الممنهجة من كافة أجهزة الاحتلال وبمستوياتها المختلفة. وأضاف نادي الأسير أن انتصار أبو هواش يأتي مكملاً لانتصارات سابقة حققها مناضلون آخرون في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري التعسفية.

وخلال الأيام الماضية، حمّلت السلطة والفصائل الفلسطينية الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة أبو هواش، فيما عمّت الأراضي الفلسطينية فعاليات تضامنية معه. ويوم الإثنين الماضي، عقد قادة في حركتي «الجهاد الإسلامي» والمقاومة الإسلامية «حماس» في غزة اجتماعاً طارئاً لتدارس تدهور صحة الأسير هشام أبو هواش. وشارك في الاجتماع قادة سياسيون وعسكريون في الحركتين، ونوقش فيه خيارات الفصائل في التعامل مع النتائج المحتملة لإضراب أبو هواش.

وقد سبق أن هددت حركة الجهاد بالتصعيد والرد على أي اغتيال محتمل للأسير أبو هواش. وقال الأمين العام لحركة الجهاد زياد النخالة، إن وفاة أبو هواش إثر الإضراب عن الطعام من دون الاستجابة لمطالبه «ستعدّ اغتيالاً واستهدافاً من الاحتلال الإسرائيلي له يستوجب الرد». ونظمت «الجهاد الإسلامي» مسيرة جماهيرية في مدينة غزة تضامناً مع الأسير المضرب عن الطعام، ورفع المشاركون في المسيرة صوراً له ورددوا شعارات تطالب بالإفراج الفوري عنه وتندد بسياسة الاعتقال الإداري.

وهددت «حماس»، أول من أمس الثلاثاء، الاحتلال بدفع الثمن لو حدث أي مكروه لأبو هواش. وجاء تهديد الحركة على لسان مسؤول مكتب الأسرى والجرحى والشهداء زاهر جبارين، الذي أكد فيه، أن الاحتلال سيدفع الثمن، وقال: «على العدو استحضار ما جرى في معركة سيف القدس (التي جرت في مايو/أيار الماضي إثر العدوان الإسرائيلي على غزة)، والا يخطئ التقدير في ملف أبو هواش»، لافتاً إلى أن المعركة ستنتقل إلى خارج السجون ولن تبقى داخل السجون حال إصابة الأسير أبو هواش بأي مكروه. وأشاد القيادي في «حماس»، بتوحد الأسرى الإداريين من كل الفصائل في مقاطعة الاحتلال، مؤكداً دعم حركته لخطواتهم.

> جاء قرار الإفراج عن أبو هواش بعد تهديدات للمقاومة الفلسطينية

> اعتدى المتطرف بن غفير على عائلة أبو هواش داخل المستشفى

ودانت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، مساء أول من أمس الثلاثاء، اعتداء عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، على عائلة أبو هواش داخل المستشفى الذي يقبع فيه، بتوجهه إليهم بعبارات نابية. وذكر المتحدث باسم الحركة، حازم قاسم، في بيان، أن «الاعتداء على البطل هشام أبو هواش، سلوك إرهابي همجي». وأضاف: «أن ذلك يؤكد حجم الانحطاط الإنساني للبيمن الصهيوني». وأبو هواش، المنتمي لـ«الجهاد الإسلامي»، أب لخمسة أطفال، واعتقله الاحتلال في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وحوّله إلى الاعتقال الإداري. والاعتقال الإداري هو قرار حبس بأمر عسكري إسرائيلي لمدة تصل إلى 6 أشهر قابلة للتمديد، بزعم وجود تهديد أمني، من دون محاكمة أو توجيه لائحة اتهام.

ويباشر أبو هواش إضراباً عن الطعام في أغسطس/آب الماضي احتجاجاً على توقيفه من دون توجيه التهم إليه أو محاكمته منذ أكتوبر 2020. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي قالت فرق طبية زارته إن وضعه «حرج» في حين أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن «قلقها من تداعيات دائمة على صحته واحتمال موته المفاجئ».

والأسبوع الماضي، أكدت عائلة الأسير الفلسطيني معاناته من غيبوبة متقطعة تداهمه كل ثلاث ساعات، وأن الأطباء أكدوا لهم أنه معرض للوفاة في أية لحظة، مطالبة الجهات التي تبذل جهوداً بمزيد من الضغوط لإنقاذه. وقال عماد شقيق هشام أبو هواش لـ«العربي الجديد»: «إن التقرير الطبي حول شقيقه يتحدث عن جثة حقيقية»، مشيراً إلى أن الأطباء يتحدثون عن تدخل إلهي فقط يمكن أن ينقذه. وأضاف أن «الخطورة في الغيبوبة المتقطعة أنها تقلل نسبة المياه التي يشربها إلى الثلث، إذ من المفترض وفق المعايير الطبية أن يتناول 8 إلى 10 ليترات من المياه يومياً، خصوصاً أنه متوقف عن أخذ الأملاح منذ أكثر من أسبوع ولا يأخذ المدعمات». وقال عماد أبو هواش «إن هناك أيضاً نقصاً بالأكسجين ما يؤدي إلى لزوجة في الدم واحتمال بداية جفاف وتعفن في الأمعاء». ووفق شقيق الأسير، فإن الغيبوبة كانت الثانية من نوعها. وكشف أن «تقريراً طبياً إسرائيلياً أورد وجود نسبة مرتفعة من الغلوكوز في الدم، وفي مقابل ذلك أرقام غير طبيعية حول البوتاسيوم والصوديوم والكبريتات والسموم، وهو ما قال أطباء فلسطينيون إنه لا يتوافق مع وجود تلك الكمية من الغلوكوز في الدم، خصوصاً أن البنكرياس كان متوقفاً».

وأكد أبو هواش أن أطباء من وزارة الصحة وآخرين من لجنة أطباء حقوق الإنسان في تل أبيب زاروا أبو هواش وأكدوا خطورة وضعه الصحي، كما أكدت اللجنة بحسب أبو هواش عدم تعاون أطباء المستشفى معهم ما يستوجب المساءلة.

قرب منزل أبو هواش احتفالاً بقرار الإفراج عنه (حازم بدر/فرانس برس)

خاص

إشارات إيجابية تركية تدفع لحراك مصري في ليبيا

دفعت المؤشرات الإيجابية التي أظهرتها تركيا في ليبيا، مثل إخراج 200 مقاتل سوري من هناك، إلى انخراط مصر بشكل واضح فيها

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية خاصة معنية بالملف الليبي لـ«العربي الجديد»، عن حراك واسع تشهده أروقة صنع القرار المصري بشأن ليبيا في الوقت الراهن على عدة مستويات متقاطعة مع هذا الملف، مشيرة إلى إشارات وصفتها بالإيجابية، من شأنها إحداث تقدم خلال الفترة المقبلة على الرغم من تعطل المسار الانتخابي الذي كان مقرراً أن ينطلق في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وقال مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، إن العقبة الكبرى بالنسبة لمصر في ملف الأزمة في ليبيا، أي الدور التركي الذي لطالما أزعج القاهرة، بدأ في تخفيف حدة تأثيراته السلبية، كاشفاً أنه بعد محادثات على مستوى «استخباري» جرت أخيراً، أقدمت تركيا على خطوة تبدو رمزية، ولكنها حملت دلالة اعتبرتها الدوائر المصرية إيجابية ودليلاً على جدية من جانب أنقرة، إذ رحّلت 200 من المقاتلين السوريين التابعين لها في مناطق غرب ليبيا وأعادتهم إلى المناطق التي قدموا منها في سورية.

مساع مصرية للعودة إلى الغرب الليبي

في المقابل، كشف مصدر آخر عن تحركات مصرية متسارعة لاختراق مناطق غرب ليبيا بأعداد كبيرة من العمالة بالتنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية، قائلاً إن «وزارة القوى العاملة بدأت في الإعلان عن عدد من الوظائف في الجهات الحكومية الليبية في مناطق غرب ليبيا، والتي ظلت لفترة طويلة منذ اندلاع الثورة الليبية مغلقة أمام التنسيق المصري الرسمي، بسبب موالاة مصر ورعايتها لمعسكر شرق ليبيا».

كما أشار المصدر إلى أن المسعى المصري يهدف لتمهيد الأجواء لوصول شركات مصرية لتنفيذ مشاريع في غرب ليبيا، وذلك في الوقت الذي تسارع فيه أنقرة لاختراق معسكر شرق ليبيا، على المستويين السياسي والاقتصادي، بعدما زار أخيراً ممثلون رفيعو المستوى عن جهات في شرق ليبيا تركيا والتقوا مسؤولين بارزين هناك، ولفت إلى أن القاهرة ترصد بشكل دقيق التحركات التركية لتعزيز وجودها في شرق ليبيا، مضيفاً أن اللقاءات التي جرت أخيراً في أنقرة بين شخصيات رفيعة المستوى من شرق ليبيا والمسؤولين الأتراك تطرقت إلى عودة الشركات التركية إلى مناطق الشرق الليبي، وتأمين المسارات البحرية للسفن التركية.

وقبل حوالي أسبوع، أفاد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بأن اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر طلب لقاء الرئيس رجب طيب أردوغان، لافتاً إلى أن أردوغان رفض ذلك لأن «حفتر ليس نظيره»، وأشار أيضاً إلى أن رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح تراجع عدة مرات عن زيارة تركيا. وجاء كلام جاويش أوغلو رداً على سؤال حول زيارة وفد من مجلس النواب الليبي إلى أنقرة أخيراً، وطلبه فتح قنصلية تركية، وتسيير رحلات طيران جوية للخطوط التركية للشرق الليبي، مؤكداً أن بلاده لا تفرق بين أي طرف ليبي وآخر، وأشار إلى أنه كانت لحفتر وصالح عدة طلبات لزيارة تركيا.

وأكد المصدر أن التحركات المصرية على الأرض في غرب ليبيا تهدف لسرعة توظيف مصريين في الجهات الحكومية بمواقع قيادية، بشكل يمهد لعودة النفوذ المصري إلى تلك المناطق، وكشف أن اللجنة المعنية بمتابعة الملف الليبي التي يترأسها اللواء أيمن بديع، وكيل جهاز المخابرات العامة، أعدت تقدير موقف حديثاً بشأن إمكانية الافتتاح الرسمي لمقر السفارة المصرية في طرابلس، في الوقت الذي لا يزال فيه القائم بالأعمال المصري تامر مصطفى يمارس عمله من مقر غير رسمي.

> رفض أردوغان استقبال حفتر لأنه «ليس نظيره له»

تواصل أمني بين مصريين وليبيين

وكشف المصدر أن التحركات المصرية الميدانية تضمنت اتصالات على مستوى أمني بين مسؤولين مصريين وقادة مجموعات مسلحة في غرب ليبيا، وبالتحديد في العاصمة طرابلس أخيراً، وفتح قنوات اتصال معهم وعدم الاكتفاء بالاتصالات الرسمية مع الحكومة المؤقتة لتأمين الوجود المصري المرتقب هناك.

في غضون ذلك، كشفت وزارة الخارجية الفرنسية عن مغادرة «300 مرتزق أجنبي» شرق ليبيا، وأشادت بالخطوة التي اعتبرتها بداية للانسحاب المرحلي للقوات الأجنبية من البلاد. وأشارت المتحدثة باسم الوزارة آن كلير لوجندر إلى أنه يجب أن يتبع هذه الخطوة انسحاب كامل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا بشكل كامل وفي أسرع وقت، لافتة إلى أن مغادرة المرتزقة تشكل بادرة إيجابية أولى بعد مؤتمر باريس (الذي عُقد في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي).

شرق غرب

ساترفيلد يخلف فيلتمان في القرن الأفريقي

أكدت 3 مصادر مطلعة، أمس الأربعاء، أن المبعوث الأميركي الخاص لمنطقة القرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، سيتخلى عن منصبه في شهر يناير/ كانون الثاني الحالي، بعد أكثر من 9 أشهر من توليه المهمة. ولفتت المصادر إلى أن السفير الأميركي المنتهية ولايته في تركيا ديفيد ساترفيلد هو من سيخلفه في المنصب، معتبرة أن وجود الأخير سيتيح للولايات المتحدة التركيز على نحو متواصل بسبب استمرار عدم الاستقرار والتحديات المتشابكة في المنطقة.

(رويترز)

تونس: البحيري في وضع صحي حرج

وجّه سمير ديلو، عضو لجنة الدفاع عن القيادي في حركة النهضة التونسية نور الدين البحيري، المعتقل من قبل السلطات منذ يوم الجمعة الماضي، أمس الأربعاء، نداء عاجلاً للرأي العام التونسي والدولي وللمنظمات الحقوقي، بشأن الوضع الصحي للبحيري، مؤكداً أن الأخير «بين الحياة والموت». وحمّل ديلو المسؤولية «لكل من ساهم في اختطاف البحيري واحتجازه في مكان سري ما دفعه لخوض إضراب جوع وحشي»، فيما طالبت «النهضة» بإطلاق سراح البحيري فوراً.

(العربي الجديد)

السيسي وديبي قلقان من مرتزقة ليبيا

بحث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة)، أمس الأربعاء، الملفات الإقليمية المشتركة مع رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، محمد إدريس ديبي، خلال استقباله له في القاهرة. وركز الطرفان على تطورات الوضع الليبي، بحسب المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي، مؤكداً توافقهما على ضرورة تضمين العملية السياسية في ليبيا آلية واضحة لخروج المرتزقة على نحو متواصل بسبب استمرار عدم الاستقرار والتحديات المتشابكة في المنطقة.

(رويترز)

تحذير غربي جديد لعسكر السودان

دعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أول من أمس الثلاثاء، الجيش السوداني، إلى عدم تعيين رئيس وزراء من جانب واحد بعد استقالة عبد الله حمدوك. وقالت الترويكا المعنية بالسودان، والتي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، إنها «لن تدعم رئيساً للوزراء أو حكومة تعيّن من دون مشاركة واسعة من أصحاب الشأن المدنيين». محذرة من أنها قد «تسرع الجهود لمحاسبة أولئك الذين يعرقلون الانتقال الديمقراطي».

(فرانس برس)

الجزائر تعيد سفيرها إلى باريس

أعلنت الجزائر أمس الأربعاء، عودة سفيرها لدى فرنسا إلى باريس محمد عنتر داود، بعد أكثر من 3 أشهر على سحبه في أعقاب تصريحات للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اعتبرتها الجزائر مسيئة لها. وذكر بيان للرئاسة الجزائرية، أن الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة) استقبل أمس داود، الذي يعود إلى مواصلة أداء مهامه بباريس ابتداء من اليوم الخميس.

(العربي الجديد)

الغلاف

لم يستطع رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، وقف تصاعد الاحتجاجات في بلاده، التي تعتبر حديقة خلفية لروسيا، والتي تحولت من معيشية إلى سياسية، مع مطالبة المتظاهرين برحيل الرئيس السابق نور سلطان نزارباييف، الذي لا يزال فلاديمير بوتين يعامله على أنه الحاكم الفعلي للبلاد

احتجاجات كازاخستان

انتفاضة شعبية في حديقة بوتين الخلفية

سامر إلياس

في غمرة انشغال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالأوضاع في أوكرانيا، والتوترات المحتدمة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، في ظل الاتهامات له بالتحضير لحرب ضد كييف، جاءت الصدمة لسيد الكرملين من مكان آخر، يُعتبر بمثابة الحديقة الخلفية لروسيا، وهو كازاخستان، التي تحولت اعتراضات شعبية واسعة النطاق فيها، على ارتفاع أسعار الغاز والوقود، إلى ما يشبه انتفاضة تهدد أحد أنظمة الحكم القمعية في أوروبا.

وأخفقت السلطات الكازاخية في إيقاف التظاهرات المستمرة منذ الأحد الماضي، التي بدأت بعد زيادة في أسعار الغاز الطبيعي المسال في مدينة جاناوزن غرب البلاد، قبل أن تمتد إلى مدينة أكتاو، ثم إلى الماتي، على الرغم من إقالة الحكومة، والتراجع عن قرار رفع أسعار الغاز المستخدم بكثرة في مجال تشغيل السيارات ووسائل النقل في البلد الغني بموارد الطاقة، لتنفجر الأوضاع بشكل كبير أمس الأربعاء ويضطر رئيس البلاد قاسم جومارت توكاييف، إلى إقالة حكومة عسكر ماميين واتخاذ إجراءات قاسية. وعلى الرغم من هيمنة وقوة الأمن في كازاخستان، وغياب قوة معارضة منظمة في البلاد، بعد ثلاثة عقود على إعلان الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي، فقد بدا المتظاهرون برفع شعارات سياسية مناهضة بالدرجة الأولى لرئيس كازاخستان الأول نور سلطان نزارباييف، الذي تخلى عن الحكم في 2019، لكنه لا يزال الحاكم الفعلي للبلاد، وتسيطر عائلته على معظم مقدرات البلاد الاقتصادية، على الرغم من انتخاب توكاييف في إطار انتقال للسلطة حافظ عملياً على شكل البلاد، ولم يرق إلى تلبية طموح الكازاخيين. ويبدو أن توكاييف تلقف هذا الأمر، عبر توليه مهام رئاسة مجلس الأمن القومي، وهو المنصب الذي كان يتولاه نزارباييف.

أما موسكو التي شددت على أنها لن تتدخل، فالمرجح أن تلبي أي مطالب من السلطات الكازاخية منها، انطلاقاً من عقيدة الكرملين بعدم السماح بنجاح أي حراك جماهيري في إسقاط الأنظمة الحليفة لها، وتوجسه الدائم من سيناريو «الثورات الملونة». وفيما أعلنت الخارجية الروسية أنها تراقب الأوضاع في كازاخستان من كثب، ودعت إلى الحوار من أجل تطبيع الأوضاع، مؤكدة أنها تدعم إجراءات توكاييف، أعرب المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، عن ثقته بأن «الأصدقاء الكازاخيين قادرون على حل مشاكلهم الداخلية وحدهم»، مشدداً على عدم السماح بالتدخل الخارجي. وأكدت هيئة الفضاء الروسية أن الأوضاع مستقرة في منطقة باكانور، حيث المركز الرئيس لإطلاق الصواريخ الروسية إلى الفضاء.

> أعلن الكرملين أن الكازاخيين قادرون على حل مشاكلهم وحدهم
>
> غالي اجيليولوف: الكازاخيون سئموا الحكم الاستبدادي

ورداً على التظاهرات غير المسبوقة في كازاخستان، التي ينظر إليها كواحدة من أكثر بلدان آسيا الوسطى استقراراً بفضل عائدات النفط المرتفعة، أعلنت السلطات حالة الطوارئ في مناطق عدة، من ضمنها العاصمة نور سلطان، ومدينة الماتا، العاصمة الاقتصادية للبلاد، حتى 19 يناير/ كانون الثاني الحالي، وفرضت حظراً للتجول من الساعة 11 ليلاً إلى السابعة صباحاً. وكشفت وزارة الداخلية عن اعتقال أكثر من 200 متظاهر في أنحاء البلاد. واتهمت المتظاهرين باستفزاز أجهزة الأمن عبر قطع الطرق وحركة السير، و«بالإخلال بالنظام العام».

وانطلقت حركة الاحتجاج الأحد الماضي بعد رفع أسعار الغاز المسال إلى 120 تنغا لليتر الواحد، مقارنة بـ 60 تنغا في العام الماضي. وسرعان ما امتدت الاحتجاجات من جاناوزن غربي البلاد إلى أكتاو الكبيرة على شواطئ بحر قزوين، ثم إلى ألماتا، حيث اقتُحم مبنى الإدارة المحلية وأُحرق، وعدد من المدن الأخرى، على الرغم من أن الحكومة قررت خفض سعر الغاز إلى نحو 50 تنغا (12 سنتاً أميركياً). واعتقلت السلطات مدير مصنع لمعالجة الغاز ومسؤولاً آخر في منطقة مانجيستاو حيث تقع جاناوزن. وفي وقت لاحق أعلن مكتب توكاييف قبول استقالة الحكومة، وتعيين علي خان إسماعيلوف، الذي كان نائباً أول لرئيس الوزراء، قائماً بأعمال رئيس الوزراء.

وبعدما لجأت الحكومة إلى سياسة العصا والجزرة، عبر قمع المتظاهرين، والتراجع عن قرار رفع أسعار الغاز المسال من دون أن تتراجع الاحتجاجات، ذهب توكاييف إلى اتهام «محرّضين محليين وأجانب» بالوقوف وراء العنف، ومتوعداً بأن يتعامل «بأقصى درجات الحزم» مع المتظاهرين.

ورأى رئيس مؤسسة «البيرتي» غالي أجيليولوف أن مصالح النخب الحاكمة في كازاخستان، خصوصاً عائلة نزارباييف، هي السبب في الارتفاع الحاد في أسعار الغاز. وأوضح، في مقابلة مع محطة «ناستيساشويه فريميا»، أنه بعدما ضربت الأزمة الاقتصادية الكازاخيين لمدة عامين بسبب كورونا، باتوا غير قادرين على دفع المزيد مقابل الغاز، ولهذا فقد نزلوا إلى الشوارع بأعداد كبيرة، لأن السلطات لم تسمعهم. ونفى الخبير السياسي وجود أي قوى خارجية وراء الاحتجاجات، كما تحاول السلطات تفسير تواصل الاحتجاجات.

وخلص أجيليولوف إلى أن «الناس في كازاخستان سئموا الحكم الاستبدادي، الذي لا يأخذ في الحسبان المجتمع المدني، ولا يسمح لمواطني الدولة بممارسة حقهم في حكم البلاد. إنه ببساطة يقمع المبادرات المدنية»، واتهم السلطات بأنها «لا تحتاج إلى مجتمع مدني، بل إلى رعايا تابعين يعملون ببساطة في شركاتهم النفطية ويخدمون النخبة».

وحمّل معارضون كازاخيون مسؤولية رفع أسعار الغاز المسال للمستهلكين لأصهرة نزارباييف، واتهموهم ببيع الغاز لمحطة أريتبورغ (جنوب شرقي روسيا) لمعالجة الغاز، من دون دفع أي ضرائب للموازنة، ما يدرّ عليهم أرباحاً تراوح بين 750 و800 مليون دولار سنوياً.

وتأمل السلطات الكازاخية أن تفلح سياسة العصا والجزرة بإنهاء الاحتجاجات بأسرع وقت، وتراهن على أنه لا توجد قيادات معروفة يمكن أن تقود الحراك في الشارع، بعد سنوات مع القمع للمعارضة السياسية، ما أدى إلى اعتقال المعارضين البارزين أو إجبارهم على مغادرة البلاد. ويبدو أن أقصى ما تريد السلطات فعله هو الاستمرار في اعتقال أبرز الناشطين في الحراك، وتخفيف الاحتقان، عبر إقالة مزيد من المسؤولين الحكوميين، وتحميلهم مسؤولية ما جرى. وفي المقابل، فإن السيناريو الآخر هو تطور الاحتجاجات، وبروز قيادات ميدانية لإدارتها، وزيادة المطالب السياسية، ما يهدد نظام الحكم الحالي.

أما روسيا، وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة عليها، فإنها، في المقابل، من غير المستبعد أن تحقق مكاسب إضافية بسبب الأحداث في كازاخستان، خصوصاً في حال تجاوزها بسرعة، أو تحولها إلى السيناريو البيلاروسي بعد الاحتجاجات على إعادة انتخاب الرئيس الكسندر لوكاشينكو في أغسطس/ آب 2020، وتراجعها لاحقاً بسبب الاستخدام المفرط للقوة. وحينها ستضطر السلطات الكازاخية إلى توثيق علاقاتها مع روسيا والارتماء أكثر في حضن الكرملين، والاندماج أكثر في مشروعه لإعادة إحياء الاتحاد السوفييتي.

وأياً كانت النتائج المتوقعة من الاحتجاجات غير المسبوقة، يبدو أنه بات لزاماً على السلطات الكازاخية إيجاد حل لمعضلة نقل السلطة في شكل كامل من نزارباييف إلى توكاييف. فالأول ما زال مهيمناً على القرار السياسي والاقتصادي في البلاد، ولا يمكن استمرار إدارة الحكم بهذه الطريقة، نظراً لوجود نخب جديدة ترغب في الصعود، والأهم وجود رغبة شعبية في تغيير حقيقي. ويبقى الحل في يد نزارباييف وروسيا، خصوصاً أن بوتين ما زال يتعامل مع نزارباييف على أنه الحاكم الفعلي في البلاد، وهو ما بدا واضحاً في أثناء قمة رابطة الدول المستقلة قبل أيام من نهاية العام الماضي، حين حضر رئيسان لكازاخستان القمة، واجتمع بوتين مع نزارباييف ووعد توكاييف باجتماع منفصل في الشهر الحالي.

اخفقت السلطات الكازاخية في إيقاف التظاهرات (الأناضول)

إطاحة نزارباييف

لم يعلّق نور سلطان نزارباييف (الصورة)، الذي حكم كازاخستان لمدة 30 سنة قبل أن يقدم استقالته فجأة في 2019، على الاحتجاجات في بلاده.

وكان نزارباييف، الذي يحمل لقب «أبو الأمة» ما يضمن له حصانة قضائية أمد الحياة، أبقى على سلطات واسعة برئاسته لمجلس الأمن الوطني لمدى الحياة، قبل أن يطيحه الرئيس قاسم جومارت توكاييف من المنصب أمس. كما أطاح توكاييف رئيس لجنة الأمن الوطني (المخابرات) صمد ابيش، قريب نزارباييف.

الحدث

المعارضة التركية تتفق على نظام برلماني للحكم

في سياق توحيد الجهود قبل انتخابات العام المقبل، اتفقت 6 احزاب تركية معارضة، أعلنت 6 منها عن توافقها على مبادئ لنظام برلماني، تمهيداً لإعداد مسودة للدستور في مرحلة لاحقة، مع سعي المعارضة للدفع بهذا النظام في حال فوزها بالانتخابات المقبلة المقررة صيف العام 2023. وأعلن نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري محرم أركك، ونائب رئيس الحزب الجيد بادر أردم، ونائب رئيس حزب دواء مصطفى بنرلي أوغلو، خلال لقاء تلفزيوني مساء الثلاثاء، عن اتفاق هذه الأطراف مع أحزاب السعادة، والمستقبل، والديمقراطي، على برنامج للحكم البرلماني، يحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، ويخفض العتبة البرلمانية إلى 3 في المائة، مما يسمح لكثير من الأحزاب بالدخول في البرلمان، لأن 3 في المائة تعادل قرابة 1,5 مليون صوت.

وأعلن المسؤولون الثلاثة أن المعارضة تعتزم الانتقال إلى هذا النظام في حال فوزها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تجرى صيف العام 2023، وينص على وضع قانون للنزاهة السياسية سيشمل الأحزاب ونواب البرلمان، وأن يتم السماح للشعب بممارسة الرقابة وتغيير مؤسسة التعليم الأعلى وتأسيس مجموعة البرلمانيين الأتراك خارج تركيا وتعزيز استقلالية المصرف المركزي، كما تنص المبادئ المتفق عليها على تشكيل مؤسسة للمحاسبة يتزعمها أحد أعضاء المعارضة، وتغيير آليات تشكيل وعمل المؤسسة العليا للرقابة الإدارية. ومن المبادئ الجديدة قانون المناقصات الوطني، وتقسيم بنية مؤسسة القضاء والمدعين العامين.

وشدد أركك في حديثه على ضرورة فصل السلطات "لأن النظام الحالي يجعل النظام بيد طرف واحد وهو رئيس الجمهورية". من جهته، قال بنرلي أوغلو إن: «هناك خطوطا واضحة في مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية، ولن يشارك في السجال السياسي اليومي، ولن تكون له صلاحيات تنفيذية أو حق الفيتو، ستكون له صلاحيتان فقط، إعادة القوانين التي ترده للتوقيع في حال رأى أنها مخالفة للقوانين، وإن رأى ما يخالف الدستور يمكن أن يحول القوانين للمحكمة الدستورية العليا».

وأوضح أن الرئيس سيُنتخب من الشعب ولا يمكنه التدخل في السياسة، وعليه قطع ارتباطه مع أي حزب عند انتخابه، وتبقى الصلاحيات بيد البرلمان، أما رئاسة الوزراء ستكون للحزب الذي سيكون له عدد مقاعد أكبر في البرلمان، ويمكن تشكيل الحكومة عبر ائتلافات كما في الدول الأوروبية.

في غضون ذلك، كشفت شركة «أوبتمار» أمس عن نتائج آخر استطلاع للرأي أجرته ونشرته صحيفة «حرييت»، وأظهر ازدياد أصوات حزب «العدالة والتنمية» الحاكم مجدداً وارتفاع نسبة المترددين واحتدام المنافسة بين الرئيس رجب طيب أردوغان وعمدة أنقرة منصور يواش وعمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو في حال ترشحا. وأجري الاستطلاع في الفترة بين 20 و28 ديسمبر/كانون الأول الماضي، أي بعد الخطوات الحكومية الاقتصادية التي أدت لارتفاع صرف الليرة التركية بعد انهيار مفاجئ، وشملت العينة 2526 شخصاً.

وبحسب النتائج، فقد حصل «العدالة والتنمية» على 39,1 في المائة، متقدما على «الشعب الجمهوري» الحاصل على 24 في المائة، وحزب «الحركة القومية» على 10,1 في المائة، والحزب «الجيد» على 10 في المائة، وحزب «الشعوب الديمقراطي الكردي» على 10 في المائة. أما أكثر السياسيين الذين نالوا إعجاباً، فهم أردوغان بنسبة 30,1 في المائة، يليه عمدة أنقرة منصور يواش بنسبة 11,4 في المائة، ومن ثم عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو بنسبة 8,5 في المائة، ويليه زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كلجدار أوغلو بنسبة 6,2 في المائة.

منصور يواش من ابرز منافسي اردوغان (Getty)

متابعة

أول اختبار صاروخي لكوريا الشمالية في 2022

لم تنتظر كوريا الشمالية طويلاً لإجراء أولى تجاربها الصاروخية في العام الجديد، إذ أطلقت، فجر أمس الأربعاء، صاروخاً بالستياً باتجاه البحر، حسبما أعلنت كوريا الجنوبية واليابان. وقال الجيش الكوري الجنوبي إن كوريا الشمالية أطلقت «ما يُفترض أنه صاروخ بالستي» باتجاه البحر قبالة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة قرابة فجر الأربعاء، من مقاطعة جاغانغ المحاذية للصين. وأعرب مجلس الأمن القومي الكوري الجنوبي، عقب اجتماع طارئ، عن «القلق إزاء عملية الإطلاق»، حسبما جاء في بيان لمكتب الرئيس.

من جهته، قال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إنها «على الأرجح تجربة إطلاق صاروخ بالستي». وأضاف في تصريحات لصحافيين «من المؤسف حقاً أن تواصل كوريا الشمالية إطلاق الصواريخ منذ العام الماضي». وأكد كيشيدا أن الحكومة اليابانية بصدد تحليل التفاصيل ومنها عدد الصواريخ التي قد تكون أطلقت. وقال كبير المتحدثين الحكوميين هيروكازو ماتسونو للصحافيين «لم ترد تقارير حتى الآن عن تعرض الطائرات والسفن اليابانية لأضرار». وأضاف «تواصل إجراء التحليلات لكن إذا سار المقذوف في مدار عادي، يتوقع أن يكون قد عبر قرابة 500 كيلومتر وسقط خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان».

ولم تتأخر الولايات المتحدة لإدانة عملية إطلاق الصاروخ البالستي. وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية «تنتهك عملية الإطلاق هذه عدة قرارات لمجلس الأمن الدولي وتمثل تهديداً لجيران جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمجتمع الدولي»، مضيفاً «ما زلنا ملتزمين بالنهج الدبلوماسي حيال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وندعوها للانخراط في الحوار». وشدد على التزام واشنطن «الصلب» بالدفاع عن كوريا الجنوبية واليابان. ومن المقرر أن يعقد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن محادثات أمنية دورية عبر الإنترنت اليوم الخميس مع نظيريهما اليابانيين. وسينضم إليهما سفير واشنطن الجديد لدى طوكيو رام إمانويل. وقالت إدارة الرئيس جو بايدن مراراً إنها منفتحة على عقد محادثات مع كوريا الشمالية. وجاءت التجربة في أعقاب خطاب للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون الأسبوع الماضي تعهد فيه بمواصلة بناء القدرات العسكرية لبلاده. وبدلاً من إطلاق المواقف السياسية بشأن الدبلوماسية التي كانت ترصد أي مؤشرات بشأنها في كل خطابات كيم بمناسبة العام الجديد في السنوات الماضية، ركز كيم في خطابه على الأمن الغذائي والتنمية. وقال إن بيونغ يانغ ستواصل تعزيز قدراتها العسكرية مع الأخذ بالاعتبار «البيئة العسكرية لشبه الجزيرة الكورية» والوضع الدولي المتغير.

ورأى الباحث في المعهد الكوري لأبحاث الأمن القومي شين بيوم-شول، في تصريحات لوكالة «فرانس برس»، أن «بيونغ يانغ بصدد توجيه رسالة للولايات المتحدة مفادها أنها لن تتغير وأن على واشنطن بالتالي التنازل».

ومحادثات الملف النووي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة متوقفة منذ انهيار قمة عقدت في هانوي في 2019 بين كيم والرئيس الأميركي في حينه دونالد ترامب. وأعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مراراً عن استعدادها للقاء مسؤولين كوريين شماليين في أي مكان وزمان ومن دون شروط مسبقة، وذلك في إطار الجهود الرامية لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. غير أن بيونغ يانغ رفضت الدعوة حتى الآن، متهمة واشنطن بانتهاج «سياسات عدائية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

متابعة

أزمة أوكرانيا تدخل أسبوعها الحاسم

بدأ أمس الأربعاء عملياً، أسبوع أوكرانيا الحاسم، الذي ستتخلله سلسلة لقاءات روسية ـ غربية، للخروج بحلّ يمنع أي غزو روسي

دخلت العلاقة الروسية . الغربية أسبوعها الحاسم، التي ستتقرّر في ختامه مسار الأزمة الأوكرانية وتزايد فرص الغزو الروسي لأوكرانيا أو تضاؤلها، وفقاً للمفاوضات التي ستبدأ بين روسيا والولايات المتحدة في 9 يناير/كانون الثاني الحالي في جنيف السويسرية. وستتولى نائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان ونظيرها الروسي سيرغي ريابكوف المباحثات، على أن يليها في 12 يناير اجتماع بين روسيا وحلف الأطلسي، ثم تختتم المباحثات باجتماع في 13 يناير في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستتمحور المفاوضات حول الضمانات الأمنية التي قدمتها روسيا للولايات المتحدة في 15 ديسمبر/كانون الأول الماضي، والتي تدعو فيها موسكو إلى وقف تمدّد الأطلسي في جوارها وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق، فضلاً عن تخفيف العتاد العسكري بينها وبين الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً.

في غضون ذلك، لم يتردّد الاتحاد الأوروبي في مدّ أوكرانيا بالدعم السياسي، مع بدء جولة مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل إلى كييف، أول من أمس الثلاثاء، والتي تنتهي اليوم الخميس. لم تكن الزيارة تقليدية بالمعنى السياسي، فللمرة الأولى منذ ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية بالقوة في عام 2014، يزور أكبر مسؤول في الاتحاد الأوروبي الجبهة الشرقية في حوض دونباس، حيث يقاتل الجيش الأوكراني الانفصاليين المدعومين من روسيا. وسافر بوريل بطائرة هليكوبتر من كييف إلى حدود إقليم لوغانسك، وهو إلى جانب إقليم دونيتسك، يقاتلان الحكومة.

ورحّبت كييف بزيارة بوريل للمنطقة، ووصفتها بأنها برهان على التضامن للتصدي لخطر نشوب مواجهة عسكرية جديدة مع موسكو. وقال وزير الخارجية الأوكراني دميتريو كوليبا في بيان صدر أثناء مرافقة بوريل «زيارة في وقتها على خلفية الابتزاز والتصعيد والتهديدات الروسية». وأضاف أنه بحث مع بوريل سبل «ردع روسيا عن عدوان جديد، بما في ذلك من خلال عقوبات اقتصادية». والتقى بوريل بجنود ومدنيين في شرق أوكرانيا قبل عودته إلى كييف، على أن يلتقي الرئيس فولوديمير زيلينسكي اليوم الخميس. وشدّد المسؤول الأوروبي في تغريدة على «تويتر»، على أنه «في ضوء الحشد العسكري الروسي المتزايد، جئت إلى هنا لإثبات دعم الاتحاد الأوروبي لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، ودعم مساعي الإصلاح المستمرة والتي تعد أساسية من أجل الصمود». وكانت المفوضية الأوروبية، قد أفادت في بيان يوم الإثنين الماضي، بأن زيارة بوريل «تؤكد دعم الاتحاد الأوروبي القوي لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها في وقت تواجه فيه البلاد حشوداً عسكرية وإجراءات مختلطة من جانب روسيا».

ومن شأن زيارة بوريل إلى الشرق الأوكراني إظهار الموقف الأوروبي المنتظر، خلال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول الأطلسي، بتقنية الفيديو، غداً الجمعة لمناقشة التعزيزات العسكرية الروسية حول أوكرانيا. ودعت فرنسا، أمس الأربعاء، الأوروبيين إلى «تنسيق وثيق» فيما بينهم، في ضوء المفاوضات المرتقبة مع روسيا بشأن الأمن في أوروبا. وأكد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان عقب مشاورات مع نظرائه الألمانية ألمانيا باربوك والإيطالي لويجي دي مايو والبولندي زبيغنيو راو وبوريل على «أهمية التنسيق الوثيق بين الأوروبيين قبيل المحادثات المرتقبة مع روسيا». وناقش بوريل، أول من أمس الثلاثاء، مع الأمين العام لحلف الأطلسي ينس ستولتنبرغ، تحضيرات لقاء «مجلس روسيا ـ الأطلسي»، في 12 يناير. وكتب ستولتنبرغ في تغريدة على «تويتر»: «دعيت لعقد اجتماع للمجلس الروسي الأطلسي في 12 يناير لمناقشة قضايا متصلة بالأمن الأوروبي، وخصوصا الوضع في أوكرانيا وقضايا متعلقة بالأنشطة العسكرية والشفافية المتبادلة وخفض المخاطر. إنه جدول أعمال لحوار مفيد يصب في مصلحتنا جميعا». مع العلم أن الاجتماع الأخير للمجلس الروسي الأطلسي انعقد في عام 2019.

> بوريل: ارفع مسؤول أوروبي يزور الجبهة في الشرق الأوكراني

في غضون ذلك، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية صوراً لأقمار الاصطناعية وبيانات لمراقبة الرحلات الجوية، قالت إنها تكشف عن تعزيزات عسكرية روسية جديدة قرب الحدود بينها وبين أوكرانيا. وذكرت الصحيفة أن صور الأقمار الاصطناعية التي التقطتها شركة «ماكسار للتكنولوجيا» أظهرت مجموعة من الوحدات العسكرية الجديدة غربي روسيا وشبه جزيرة القرم. وأضافت أنها أظهرت أيضاً وجود أكثر من 350 مركبة في منشأة مهجورة لتخزين الذخيرة قرب بلدة كلينتسي الروسية (شمالي الحدود مع أوكرانيا) في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وسبق لصحيفة «ذا آتلانتيك» أن نشرت تقريراً الأسبوع الماضي، اعتبرت فيه أن ما يقوم به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعزز من وحدة الأوكرانيين، ويقرب الأطلسي منهم. وجاء في التقرير أنه على الرغم من أن أوكرانيا ربما غير قادرة حقاً على حماية نفسها، إلا أن هناك حقيقة قد تحد من الغزو الروسي، وهي أنه حتى في دونباس لم ينجح بوتين في إخضاع المقاومة الأوكرانية، بل على العكس عززت روسيا الهوية الوطنية الأوكرانية. وأوضح التقرير أن الأطلسي قد لا يقاتل من أجل أوكرانيا، لكنه من المحتمل أن تقوم بتسليح وتدريب الأوكرانيين للقتال، وقد يفتح هذا الأمر أبواب الدعم الغربي لأوكرانيا، ناهيك عن موجة من وسائل الضغط الجيوسياسي التي يمكن أن تواجهها موسكو وفي مقدمتها مشروع خط «نورد ستريم 2»، الذي ينطلق من روسيا ويصبّ في ألمانيا. وتحذر وكالات استخبارات غربية من أن روسيا تفكر في غزو أوكرانيا، بمشاركة ما قد يصل إلى 175 ألف جندي.

تدريبات لقوات الدفاع الأوكرانية التابعة للجيش (سيرغي سوينيتسكي/فرانس برس)

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

إثيوبيا تعتقل الآلاف من إثنية تيغراي رحّلتهم السعودية

كشفت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير نُشر أمس الأربعاء، أن الآف الإثيوبيين المتحدرين من إقليم تيغراي، الذي يشهد حرباً، سُجنوا بشكل غير قانوني وتعرضوا لتجاوزات عند عودتهم إلى إثيوبيا، بعد ترحيلهم من السعودية. وأكدت المنظمة أن تيغيرانيين عُزلوا واحتجزوا عند وصولهم ومُنع آخرون من العودة إلى تيغراي بعد التعرف عليهم أثناء عمليات تدقيق في الهويات على الطرق أو في المطارات، ثم نُقلوا إلى مراكز احتجاز.

(فرانس برس)

ماكرون يرغب في الترشح لولاية ثانية

أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، في مقابلة مع صحيفة «لوباريزيان» الفرنسية، نُشرت مساء أول من أمس الثلاثاء، أنه «يرغب» في الترشح للانتخابات الرئاسية في إبريل/ نيسان المقبل، لكنه لم يحسم قراره بعد. وأوضح «أرغب بالترشح. عندما تسمح الظروف الصحية وتتضح الأمور بالنسبة لي وبالنظر إلى المعادلة السياسية سأكشف عن القرار».

(فرانس برس)

الكونغو الديمقراطية: مقتل 18 مسلحا

أعلنت القوات المسلحة في الكونغو الديمقراطية، أمس الأربعاء، مقتل 18 مسلّحاً وإثنين من جنودها، في كمين في منطقة مضطربة في المرتفعات، شرقي البلاد. وقال المتحدث العسكري في إقليم جنوب كيفو، الميجور ديودون كاسيريكا، إن وحدة تضم تعزيزات تعرضت لهجوم أثناء مرورها في قرية كاغوغو، بمنطقة أوفيرا، صباح أول من أمس الثلاثاء. وأوضح أن المهاجمين كانوا «عناصر مليشيا من ائتلاف مكانيكا تويغوانيهو»، في إشارة إلى مجموعة مسلحة تقول إنها تمثل جماعة بانيامولينغي، التي تضم كونغوليين توتسي من أصول رواندية.

(فرانس برس)

ألمانيا: «الخضر» يؤيد التجديد لرئاسة فالتر شتاينماير

أعلن حزب «الخضر»، أكبر حزب معارض في ألمانيا، أمس الأربعاء، أنه سيدعم إعادة انتخاب الرئيس فرانك فالتر شتاينماير (الصورة)، ما سيمنح شاغل المنصب الحالي فرصة كبيرة لفترة لولاية ثانية. ومن المقرر عقد جمعية خاصة في 13 فبراير/ شباط المقبل في البوندستاغ (البرلمان) لانتخاب رئيس جديد. وفشلت المستشارة السابقة أنجيلا ميركل في ترشيح امرأة للرئاسة.

(أسوشييتد برس)

إسلام آباد مستمرة بعملياتها ضد «طالبان الباكستانية»

أكد المتحدث باسم الجيش الباكستاني الجنرال بابر إفتخار، أمس الأربعاء، أن قواته تشن عمليات ضد طالبان الباكستانية، وأنها لا تتفاوض معها حالياً بعد إنتهاء مدة وقف إطلاق النار في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مؤكداً أن نصب السياج على الحدود مع أفغانستان أمر لا بد منه، ومن أجله ضحت باكستان بالكثير من الجنود.

(العربي الجديد)

يحيي الكونغرس الأميركي، اليوم الخميس، ذكرى مرور عام على اقتحامه من قبل أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب، لمنع المصادقة على فوز جو بايدن بالرئاسة الأميركية، محاولاً تخطي الانقسام السياسي العميق في داخله، والذي كان الاقتحام في 6 يناير الماضي، تتويجاً له ولمسار انتخابي استثنائي في تاريخ أميركا

الغوغاء واستمرار الانقسام والتطرف

عام على اقتحام الكونغرس

- تراجع دونالد ترامب عن عقد مؤتمر صحافي في ذكرى الاقتحام، فيما سيلقي بايدن كلمة بالمناسبة من مقر الكونغرس
- يتواصل ببطء تحقيق مجلس النواب في دور ترامب بالتحريض على الاقتحام، فيما تؤكد وزارة العدل أن تحقيقها الخاص ليس مسيّساً

واشنطن ـ العربي الجديد

لن يلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن، سلفه دونالد ترامب، حتى افتراضياً، ولو عبر شاشة منقسمة، كان يمكن اليوم الخميس أن تجمعهما للمرة الأولى، لتنقل كلمة كلّ منهما، في الذكرى السنوية الأولى لاقتحام أنصار الرئيس الجمهوري السابق مقر الكونغرس الأميركي في واشنطن في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، وشلّهم لوقت قصير جلسة المصادقة على فوز بايدن بالرئاسة الأميركية، في انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وقرّر ترامب، ولأسباب مجهولة، إلغاء مؤتمر صحافي كان مقرراً أن يعقده اليوم، وأن ينقل فيه توصيف «المؤامرة»، من يوم الاقتحام، إلى يوم الانتخابات التي يعتبرها أكبر عملية تزوير انتخابي في تاريخ الولايات المتحدة. ويتحضر الرئيس الأميركي اليوم، من جهته، لإلقاء كلمة، لن تكون مشحونة فقط بالعواطف، إذ يريد تسليط الضوء على خريطة طريقه، لتجنيب أميركا اقتحاماً ثانياً وثالثاً.

لكن خريطة طريق بايدن والديمقراطيين هذه، تبدو غير مضمونة، بعد عام من الاقتحام. فبعيداً عن توصيفات يوم «التمرد الكبير» أو «اليوم الأسود، والتي كرّت سبحتها منذ ذلك التاريخ، لوصف الأحداث العنفية والدموية التي هزّت واشنطن وصدمت العالم، لم تتمكن تلك الأحداث، بعد عام على وقوعها، من التقريب بين معسكرين أميركيين أصبحت منطقة التماس بينهما منذ وصول ترامب إلى السلطة في 2016، أكثر توتراً وتحدياً واختلافاً وتطرفاً. ولم يعد اقتحام الكونغرس، الذي وصفه بايدن بـ«اللحظة المظلمة»، مرتبطاً فقط بلحظة تحاول الديمقراطية الأميركية محوها، بقدر ما تتعلق بالمستقبل، إذ إن جميع الإشارات بعد عام على تولي بايدن منصبه، تؤكد أن «فأل» الاقتحام كان سيئاً عليه، وأن كل ما منّ الديمقراطيون النفس باستثماره بعد تلك اللحظة، انقلب عليهم بطريقة معاكسة. وتبدو الذكرى الأولى لاقتحام أنصار ترامب مبنى الكابيتول، أحد أعمدة الديمقراطية الأميركية، اليوم، سياسية بامتياز، على الرغم من «الطقوس» المعتادة التي يتوقع أن يسترجع فيها الإعلام الأميركي صورا ومشاهد ولقطات، بعضها للمرة الأولى، للمئات من الأميركيين الغاضبين لخسارة رئيسهم المفضل ولاية ثانية، والذين تمكنوا من كسر رهبة مبنى الكابيتول وتكسيره، والعبث فيه، وفرض أنفسهم على ساكنيه، لثلاث ساعات متتالية، خصوصاً من مجلس النواب الديمقراطي، الذين اعتبرته الغوغاء مصادراً، وأنهم «مجلسها».

ويستعيد نصف الأميركيين، إذا أمكن القول، اليوم الخميس، ذكرى 3 ساعات مرّت في 6 يناير الماضي، وتحتسب منذ تحريض ترامب عند الساعة 12:15 ظهراً في خطاب من حديقة البيت الأبيض، على جلسة المصادقة على فوز منافسه، إلى حين إعلان شرطة الكابيتول، عودة المبنى آمناً. ولا يشاطر الجمهوريون، على الأرجح، الديمقراطيين، لا في الكونغرس، ولا في الشارع، نظرتهم إلى الاعتداء الذي وصف «إرهابياً» من بعض قادة الحزب الليبرالي، واعتبر حينها بمثابة 11 سبتمبر/أيلول أميركي ثانٍ. فبحسب استطلاعات الرأي الأخيرة، ترى نسبة كبيرة من الجمهوريين أن عنف 6 يناير 2021، كان مبرراً، وأن الانتخابات الرئاسية سرقت منهم. كما أن الكونغرس لن يكون اليوم في حالة انعقاد، ما يسهّل تغيب عدد كبير من المشرعين و«الشيوخ» الجمهوريين عن إحياء الذكرى التي ستحصل في أروقته. وستحمل شعلة إحياء الذكرى، التي ستتضمن دقيقة صمت وصلاة، إلى جانب بايدن، رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي، المتمرسة في كراهيتها لترامب. وسيتكفل الإعلام الأميركي بنقل الحدث مباشرة، واستعادة مشاهد ضرب أنصار ترامب، وجزء كبير منهم من اليمين المتطرف، بهراواتهم الشرطة الأميركية، وتكسير حواجز الكونغرس الخارجية، واقتحام المبنى من عدة أجنحة له، وتحطيم النوافذ والعبث في مكاتب، واختباء أعضاء الكونغرس تحت الطاولات أو خلف الكراسي. كما سيستعيد الإعلام، التسلسل الزمني لأكبر حملة تضليل وتحريض حول نتائج الانتخابات في التاريخ الأميركي، ساقها ترامب منذ إعلان فوز بايدن إلى ما بعد يوم الاقتحام، وإعلانه التزامه الانتقال السلمي للسلطة. إذ واصل الخاسر الجمهوري، بعد الاقتحام، حملة قضائية ضخمة باءت بالفشل، في محاولة لقلب نتيجة الاستحقاق. إلا أن أبرز إنجازاته، بخلاف بقاء هيمنته على الحزب الجمهوري، قدرته على جعل تداعيات الاقتحام مع الوقت أكثر انحساراً داخل أميركا، وداخل قاعدته، ولدى المنظومة السياسية المحافظة، على حساب عودة انتعاش اليمين المتطرف الأميركي بعد فترة من الجمود المدروس. كما تحولت حركة «أوقفوا سرقة الانتخابات» إلى أيديولوجيا سياسية، إلى جانب شعار ترامب الانتخابي، حركة «جعل أميركا عظيمة مجدداً»، حيث باتتا تختصران كل مكنونات المهمشين من البيض الأميركيين وسخطهم العنصري والسياسي. وتختبر هذه الأيديولوجيا نفسها، اليوم، في حملات المرشحين للانتخابات النصفية للكونغرس خريف هذا العام، وفي استمرار حجّ السياسيين إلى مارالاغو في فلوريدا، مقر إقامة ترامب، وفي أصوات الناخبين في الانتخابات النصفية التي يأمل الجمهوريون منها استعادة الكونغرس بمجلسيه. ويعمل كل هذا الحراك مجتمعاً، على أساس أن ترامب يبقى الوجه الأكثر سيطرة على الحزب الجمهوري، وأنه رغم الضربة القوية التي خلّفها عليه الاقتحام، والضرر الجسيم الذي ألحقه بالديمقراطية الأميركية، وقبلها سلوكه في البيت الأبيض، والملاحقات القضائية والتحقيقات التي تطارده، يظلّ المرشح الأوفر حظاً لدى الحزب لرئاسيات 2024، إذا ما قرّر خوضها.

وتدور معركة مكتومة، سياسية وقضائية وأمنية وانتخابية واستخبارية، منذ اقتحام الكونغرس الدموي، الذي راح ضحيته 5 أشخاص (بالإضافة إلى 4 شرطيين واجهوا الغوغاء وسجل انتحارهم في الأيام والأشهر التي تلت الاقتحام)، بين المعسكرين الديمقراطي والجمهوري، وتبرز كأحد تجليات انتخابات الرئاسة الأميركية 2020، والتي يعد الاقتحام تتويجاً لمسارها الصاخب والاستثنائي.

وجاء الاقتحام، وهو أشد اعتراض شعبي أميركي على نتائج انتخابات رئاسية شهدتها الولايات المتحدة، كحصيلة متوقعة لتمرد ترامب على الهزيمة، ولسطوته على قاعدة تبتلع كل نظريات المؤامرة التي يروجها. وتبدو هزيمة ترامب بعد الخسارة الانتخابية وإثر الاقتحام، بعد عام، بمفعول أكثر تواضعاً من الآمال الديمقراطية المرفوعة للقضاء على حياته السياسية، قياساً بهول الحدث. وتدور المعركة لدى الديمقراطيين خصوصاً، في مجلس النواب، الذي تقود لجنة مؤلفة من 10 من أعضائه، تحقيقاً حول دور ترامب في الاقتحام، ويلاحق التحقيق عدداً من الأسماء الوازنة التي كانت ضمن فريق ترامب السياسي (مايكل فلين، ستيف بانون، وغيرهم). ويأمل الديمقراطيون إدانة ترامب قبل الانتخابات النصفية، بعدما سمح بايدن بالكشف عن وثائق في الأرشيف الوطني من شأنها الإضاءة على اتصالات ومحادثات واجتماعات لسلفه في البيت الأبيض في الأيام التي سبقت الاقتحام، قد تدينه، فيما رفع فريق المتهمين دعاوى مضادة قد تجرّ التحقيق لوقت طويل إضافي.

من جهته، يؤكد تحقيق لوزارة العدل حول الاقتحام، أن لا أبعاد سياسية له، وأنه مستمر في التوقيفات وإدانة المتهمين بالمشاركة في الهجوم. وأعلنت الوزارة الأسبوع الماضي، أن أكثر من 725 شخصاً جرى توقيفهم حتى الآن على علاقة باقتحام الكابيتول، منهم 145 شخصاً أدينوا بتهم فيدرالية، و20 بتهم جنائية. وقالت الوزارة إنه «تحت قيادة مكتب الادعاء العام في مقاطعة كولومبيا ومكتب أف بي آي في واشنطن، يتواصل التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن الهجوم بسرعة ومستوى غير مسبوقين»، لافتة إلى أن «تصميمها على محاسبة مرتكبي الجرائم في 6 يناير 2021 لم ولن يضعف». وأدين روبرت بالمر من فلوريدا، بأطول مدة سجن في القضية حتى الآن (5 سنوات و3 أشهر)، لضربه شرطياً بدعامة حديدية أمام مدخل الكابيتول في يوم الاقتحام.

على مقلب آخر، تدور حملة أخرى صامتة داخل الدولة الأميركية، لملاحقة وجوه وقيادات اليمين المتطرف الأميركي، والذي يشمل المئات من المنظمات والحركات الفاشية والعنصرية والمتطرفة، بعدما أكد تقرير للاستخبارات الأميركية إثر الاقتحام أن الخطر على الولايات المتحدة من التطرف المحلي أصبح الأشد. وفي صلب ذلك، خرجت تحذيرات لوزارة الدفاع من خطر تغلغل اليمين المتطرف في الجيش والشرطة، ومن الأعمال «الإرهابية» التي ثبتت مشاركة محاربين قدامى فيها. وبحسب تقرير لـ«مجلس أتلانتك» البحثي، صدر بمناسبة ذكرى الاقتحام، فإن الجماعات اليمينة المتطرفة (براود بويز، ثري برسنتر، كيو أنون...)، آثرت الاختباء بعد الاعتداء الدموي على الكابيتول، وجرت ملاحقة أعضائها أمنياً وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، لكنها عادت بعد تفعيل منصات تواصل بديلة، لتشن حملة مضادة، وضخّ البروباغندا الخاصة بها في إطار أكثر اتساعاً بعنوان «الحرب الثقافية» في أميركا. أما الأشد وضوحاً، فهو ولوج اليمين المتطرف إلى داخل المنظومة السياسية والإعلامية التقليدية، ليصبح جزءاً مشروعاً منها. ومثال على ذلك، مشرعون وشيوخ جدد في الكونغرس، من أمثال مارجوري تايلور غرين وبول غوزار.

بالتوازي، يقود الجمهوريون والديمقراطيون، قتالاً سياسياً شرساً، عنوانه إدارة الانتخابات. فمن جهة، يعمل الجمهوريون على تعيين موالين لهم ولترامب في جميع المراكز والوظائف الانتخابية في الولايات التي يسيطرون عليها، وتقييد حق الانتخاب وممارسته (إلغاء الانتخاب بالسيارة أو الانتخاب ليلاً مثلاً أو عدد من التسهيلات التي منحت في فترة الوباء، أو تسهيلات انتخابية تصب لصالح الأقليات الملونة)، وهو ما يواجهه الديمقراطيون بعمل تشريعي لصدّه في الكونغرس. أما في الشرطة، فقد تمكن الديمقراطيون من سنّ تشريع يسمح لشرطة الكابيتول بطلب قوات الحرس الوطني مباشرة لدى حصول طوارئ، وسط سعيهم لمعالجة الإخفاقات التي قادت إلى الاقتحام. رغم ذلك، يقّر المعنيون ببقاء إخفاقين أساسيين، هما توحيد الجهد الاستخباري الذي كان بإمكانه منع الهجوم، والنقص في العديد البشري الذي لا تزال تعاني منه شرطة واشنطن. قضائياً، يحسب للقضاء الأميركي الذي أنهكته دعاوى ترامب منذ إعلان هزيمته، صموده في وجه الضغوط التي مورست عليه، على الصعيد الفيدرالي وفي الولايات، لقلب نتائج الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل المشرعون في الكونغرس، من الديمقراطيين، بالإضافة إلى نائبين فقط من الجمهوريين، هما العضوين الجمهوريين الوحيدين في لجنة التحقيق بالاقتحام، ليز تشيني وآدم كيسينغر، على إصلاح قانون عد أصوات المجمع الانتخابي (أقر قبل 134 عاماً) من قبل الكونغرس، للمصادقة على فوز أي مرشح للرئاسة، وهو ما يجعل هذه المهمة جزءاً أساسياً من عمل لجنة التحقيق في الاقتحام الذي اختارت بيلوسي أعضاءها. لكن ذلك يبقى أيضاً، عرضة للنقض من أي كونغرس آخر، جمهوري في أكثريته، بعدما عمل محامو ترامب لأشهر على صياغة نظريات لتأكيد أن عدّ الكونغرس ليس دستورياً.

جايك أنجيلي، أحد رموز جماعة «كيو أنون» داخل الكابيتول هيل يوم اقتحامه (سول لوب/فرانس برس)

ترامب: انتخابات الرئاسة جريمة القرن

ألغى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة) عقد مؤتمر صحافي اليوم الخميس، موضحاً، أول من أمس، أنه سيتحدث في 15 يناير/ كانون الثاني الحالي، في تجمع بأريزونا. وأضاف ترامب أن إلغاء المؤتمر «جاء في ضوء الانحياز الكامل وانعدام النزاهة» لدى لجنة التحقيق البرلمانية في ملابسات اقتحام الكونغرس، ووسائل الإعلام «المضلِّلة»، مؤكداً أن انتخابات الرئاسة 2020، شابتها عمليات «تزوير»، وأنها «جريمة القرن».

بني تومسون: أسوأ سرّ استخباري

أعرب رئيس اللجنة البرلمانية، المكلفة التحقيق في اقتحام الكونغرس، بني تومسون (الصورة)، الأسبوع الماضي، عن ثقته بأنه إذا استعيدت الأجواء التي سبقت اقتحام مقر الكابيتول، فإنّ فرصة حصول اعتداء مماثل هي «صفر» لكنّه رأى أنّ السؤال الوحيد هو «ما إذا كنا تمكنا من وضع معلومات استخباراتنا على سكة مشتركة»، معتبراً تقييم الاستخبارات قبل الهجوم بأنّ أمراً ما سيحدث، كان «أسوأ سرّ جرى الاحتفاظ به في أميركا».

دعاوى مضادة من فريق الرئيس السابق

رفع مايكل فلين (الصورة)، مستشار الأمن القومي السابق، دعوى قضائية لمنع لجنة التحقيق النيابية في اقتحام الكونغرس من استدعائه للإدلاء بشهادته أمامها، مدعياً أنّ ذلك قد يخرق حقوقاً له يكفلها الدستور. وجاء ذلك بعد دعاوى مماثلة رفعها كلّ من كبير موظفي البيت الأبيض السابق مارك ميدوز، والمحاميين جون إيستمان وكليتا ميتشيل، ومقدم البرامج ألكس جونز، ومنظم حملة «أوقفوا السرقة» علي ألكسندر.